

رَشْـوَة

القضية رقم ٣١٣٣ / ٢٠٠٢ جنایات عابدين

٢٠٠٢/٢٨٦ كلى وسط القاهرة

الطعن بالنقض ٧٥/٩٧٤٩ ق

(للمرة الثانية)

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

مذكرة

بأسباب الطعن بالنقض

المقدم من : (طاعة) محكوم ضدها

وموطنها المختار مكتب الأستاذ / محمد رجائي عطيه — وشهرته رجائي عطيه
— المحامى بالنقض ٢٦ شارع شريف باشا — القاهرة.

ضد : النيابة العامة

فى الحكم : الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢١ فى القضية رقم ٣١٣٣ لسنة ٢٠٠٢
جنايات عابدين (٢٨٦ لسنة ٢٠٠٢ كلى وسط القاهرة) والقاضى
حضورياً بمعاقبة المتهمه / بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة
عشرين ألف جنيه عما أسند إليها.

الوقائع

أحالت النيابة العامة المتهمه إلى المحاكمة بوصف أنها فى خلال الفترة من
يناير وحتى ٢٠٠٢/٣/٢٥ بدائرة قسم عابدين — محافظة القاهرة — بصفتها موظفة عمومية —
رئيس قطاع التخطيط والمتابعة بشركة كهرباء القاهرة للتوزيع — طلبت وأخذت عطية لأداء
عمل من أعمال وظيفتها — بأن طلبت وأخذت من مهدى أحمد المنشاوى نائب رئيس مجلس إدارة
الصندوق التأمينى التعاونى للمواطنين بالخارج — بواسطة المتهم الآخر مبلغ مائة ألف جنيه على
سبيل الرشوة مقابل إنهاء إجراءات مد شبكة الكهرباء لمشروع سكنى مملوك للصندوق سالف
الذكر ودون اشتراط تخصيص قطعة أرض لإقامة محطة محولات عليها — وإعتماد ذلك من قبل
لجنة البت المختصة بشركة كهرباء القاهرة للتوزيع بوصفها أحد أعضاء تلك اللجنة.
الأمر المعاقب عليه بالمادة / ١٠٣ عقوبات.

وبجلسة ٢٠٠٣/١/١٢ قضت المحكمة حضورياً بمعاقبة المتهمه بالسجن لمدة سبع سنوات
وتغريمها مبلغ عشرين ألف جنيه.

وطعت المتهمه فى هذا الحكم بطريق النقض فقضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة، وبجلسة ٢٠٠٤/٩/٢١ قضت المحكمة حضوريا بمعاقبتها بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمها مبلغ عشرون ألف جنيه .

ولما كان هذا الحكم معيبا وباطلاً فقد طعنت عليه المتهمه للمرة الثانية بطريق النقض وذلك بتوكيل يبيح ذلك بتاريخ / / ٢٠٠٤ وقيد طعنها تحت رقم تتابع سجن النساء بالقناطر.

ونورد فيما يلى أسباب الطعن بالنقض :

أسباب الطعن

أولاً : البطلان فى الإجراءات المؤدى لبطلان الحكم.

قضت محكمة النقض بحكمها الصادر بجلسة ٢٠٠٣/٩/١٧، بنقض الحكم السابق الصادر بإدانة الطاعنة وأسست قضاءها بأن المحكمة التى أصدرت الحكم المنقوض ما كان لها أن تحيل الدعوى على سلطة التحقيق لندب أحد خبراء الأصوات لأخذ عينة من صوت الطاعنة ومقارنتها بالأصوات المنسوب إليها بالأشرطة التى تم تسجيلها — بعد أن دخلت الدعوى فى حوزتها ولم يعد للنياية العامة ولاية لإجراء هذا التحقيق التكميلى — ولهذا كان الإجراء المذكور باطلاً ويبطل بالتالى الدليل المستمد منه والذى استندت إليه المحكمة فى قضائها السابق بالإدانة .

وقد أرادت محكمة الإعادة أن تتدارك هذا العوار وبجلسة ٢٠٠٤/٢/٢٣ نذبت تلك المحكمة من إعتبرته خبير الأصوات باتحاد الإذاعة والتلفزيون لأخذ عينة من صوت الطاعنة ومضاهاتها على عينة الصوت المنسوبة لها بشرائط التسجيل المحرزة .

وأورد الحكم المطعون فيه فى صفحة ص ١٥ من مدونات أسبابه أن "الخبير المذكور" (!؟) أخذ العينة الصوتية للمتهمه بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٤ باستديوهات الإذاعة وقام بإجراء المضاهاة الصوتية بين العينة المأخوذة منها والصوت المسجل على أشرطة الكاسيت وأشرطة الفيديو المحرز وأسفرت نتيجة المضاهاة عن أن صوت مطابق للصوت والصورة المرئية للطاعنة.

والثابت بالأوراق وبمحاضر المنتدب (أداء الخبرة) من هيئة المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه أن المذكور قام باتخاذ تلك الإجراءات التى نذبت المحكمة لإجرائها دون حضور المدافعين عن الطاعنة، وفى غيبتهم، وهو ما يعيب ذلك الإجراء الذى قام به بالبطلان. لأن الخبير المشار إليه قام بإجراء من إجراءات محاكمة الطاعنة بطريق الندب بناء على قرار المحكمة السالف الذكر ٠٠٠ ومن المقرر فى هذا الصدد أن كافة إجراءات المحاكمة سواء ما تقوم به المحكمة من تلقاء نفسها أو بندب أحد الخبراء لإجرائها يتعين أن تتم بحضور المتهم الذى تجرى محاكمته وكذلك بحضور المدافع عنه طالما أنه متهم بجناية.

وذلك الإتهام (بجناية) أمر له خطره وقد يؤدي إلى معاقبة المتهم بعقوبات مغلظة فى القانون، ولهذا أوجب الشارع حضور محام معه يتولى الدفاع عنه كما اشترط حضوره فى جميع إجراءات المحاكمة منذ بدايتها حتى نهايتها كما ينبغى أن يترافع عنه مدافعه جدية لا شكلية وإلا كانت إجراءات محاكمته مشوبة بالبطلان بما يبطل الحكم الصادر بإدانته.

ونصت المادة / ٢١٤ إجراءات جنائية على أن المحامى العام يندب من تلقاء نفسه محاميا لكل متهم بجناية صدر أمر بإحالة إلى محكمة الجنايات إذا لم يكن قد وكل محاميا للدفاع عنه .

وقضت محكمة النقض بأن :

" الشارع أوجب حضور مدافع عن كل متهم بجناية أحيلت إلى محكمة الجنايات ولا يتحقق هذا الغرض إلا إذا كان المدافع قد حضر إجراءات محاكمة المتهم من أولها حتى نهايتها فلا بد أن تتم إجراءات المحاكمة فى وجوده بشخصه أو ممثلا عن ينوب عنه وإلا كان الحكم باطلاً بطلاناً مطلقاً من النظام العام، فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع" .

- نقض ١٩٦١/١٠/٣١ - س ١٢ - رقم ١٧٤ - ص ٨٧٧
- نقض ١٩٦٠/٣/٨ - س ١١ - ٤٤ - ٢١٨
- نقض ١٩٥٥/٤/٤ - س ٦ - ٢٤٠ - ٧٣٨
- نقض ١٩٥٢/٢/٤ - س ٣ - ٢٥٤ - ٦٨٤
- نقض ١٩٤٦/٥/٢١ - مج القواعد القانونية - عمر - ج ٧ - رقم ١٦٨ - ص ١٦٠
- أ. د. د. محمود نجيب حسنى - الإجراءات الجنائية - ط ٢ - ١٩٨٨ - رقم ٨١٤ - ص ٧٣١/٧٢٩

ولما كان الإجراء الذى ندبت المحكمة الخبير المذكور للقيام به هو اخذ عينة صوت الطاعنة ومضاهاته على الأصوات المنسوبة إليها بالأشرطة المسجلة - من إجراءات المحاكمة التى قامت بها المحكمة بعد إحالة الدعوى إليها للفصل فيها فأصبحت وحدها المختصة بها دون غيرها - وليس للنيابة العامة القيام بهذا الإجراء لأنها طرف الخصومة الجنائية وبالتالي لايجوز ندبها من المحكمة بعد أن دخلت الدعوى الجنائية فى ولايتها كما ورد بحكم النقض المشار إليه آنفا والصادر بجلسة ٢٠٠٣/٩/١٧ .

ومن ثم فإن الخبير المنتدب من المحكمة كان يتعين عليه دعوة المدافعين عن الطاعنة للحضور أثناء قيامه بأخذ عينة صوتها تنفيذا للقرار الصادر بندبه لاتخاذ هذا الإجراء من محكمة الإعادة، كما كان عليه كذلك دعوة هؤلاء المدافعين وكذلك المتهمه عند إجراء عملية المضاهاة بين الصوت بالعينة التى أخذها وبين الأصوات المنسوبة إليها بالأشرطة المسجلة، طالما أن العمل الذى يقوم به يعد من أعمال التحقيق أثناء المحاكمة كما كان عليه كذلك ألا يباشر تلك

المأمورية إلا في حضور هؤلاء المدافعين بأشخاصهم أو بمن ينوب عنهم — فإذا لم يكن للمتهمة مدافع طلب من المحكمة ندب أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية على الأقل لحضور الجلسة التي يحددها للقيام بهذه الإجراءات.

وإذ لم يتخذ الخبير المنتدب هذا الإجراء وقام بعمله الذي ندب لإجرائه دون حضور مدافع عن الطاعنة وفي غيبة هذا المدافع — فإن عمله يكون باطلا بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة تكون عليها الدعوى بل وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها.

وينسحب هذا البطلان إلى الحكم الصادر من المحكمة محل هذا الطعن إذ بنى على إجراءات شابها عوار البطلان، طالما أن المحكمة أقامت حكمها على الدليل المستمد من ذلك الإجراء الباطل ولو تساندت المحكمة في قضائها بإدانة الطاعنة إلى أدلة أخرى لأنها في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدتها بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التصرف على أثر ذلك في تقديرها لسائر الأدلة الأخرى.

- نقض ١٩٨٦/١/٢٢ — س ٣٧ — ٢٥ — ١١٤ — طعن ٥٥٠/٤٩٨٥ ق
- نقض ١٩٩٠/٧/٧ — س ٤١ — ١٤٠ — ٨٠٦
- نقض ١٩٨٥/٣/٢٨ — س ٣٦ — ٨٣ — ٥٠٠
- نقض ١٩٨٦/١٠/٩ — س ٣٧ — ١٣٨ — ٧٢٨
- نقض ١٩٨٣/٢/٢٣ — س ٣٤ — ٥٣ — ٢٧٤
- نقض ١٩٨٦/١/٢٢ — س ٣٧ — ٢٥ — ١١٤
- نقض ١٩٨٤/١/١٥ — س ٣٥ — ٨ — ٥٠
- نقض ١٩٦٩/١٠/٢٧ — س ٢٠ — ٢٢٩ — ١١٥٧
- نقض ١٩٨٥/٥/١٦ — س ٣٦ — ١٢٠ — ٦٧٧
- نقض ١٩٧٩/٥/٦ — س ٣٠ — ١٤٤ — ٥٣٤
- نقض ١٩٨٢/١١/٤ — س ٣٣ — ١٧٤ — ٨٤٧

ولا ينال من ذلك أن تكون الطاعنة قد قبلت هذا الإجراء الذي تم في غيبة المدافع عنها وهي متهمة في جنائية، لاتصال هذا البطلان بأصل من أصول المحاكمات الجنائية في جنائية، وهو أمر متعلق بالنظام العام كما سبق البيان.

ولا محل للقول في هذا الصدد بأن الخبير المنتدب هو الذي قام بتلك الإجراءات — وليست المحكمة... لأنه قام بها نيابة عنها، والمحكمة هي التي كان عليها القيام بالإجراءات المذكورة لولا أنها تحتاج إلى خبرة فنية ليست لديها ولا تتمتع بها بل ومحظور عليها الخوض فيها، ولهذا ندبت ذلك الخبير (!؟) للقيام بها نيابة عنها — وواضح أن الخبير المنتدب وهو يقوم بإجراء من إجراءات تحقيق الدعوى بعد إحالتها للمحكمة — إنما يقوم بعمل يعد من إجراءات المحاكمة،

ولما كانت تجرى لمحاكمة المتهمه بجناية ومن ثم يتعين حضور محام ليمثل ذلك الإجراء فى حضوره سواء بنفسه أو بمن يندبه عنه.

وتقع باطله تلك الإجراءات التى قام بها المنتدب لأداء الخبرة الصوتية فى غيبة المحامى أو المدافعين عن الطاعنة ولا يجوز الإعتداد بها عند القضاء بإدانتها — وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا التصرف فإنه يكون باطلاً واجب النقض إذ بنى على إجراءات شابها عوار البطلان.

كما شاب إجراء عملية أخذ عينة من بصمة صوت الطاعنة ومضاهاتها على الأصوات المسجلة والمنسوبة لها بطلان آخر — لأن محضر أخذ تلك العينة ومضاهاتها جاء خالياً كذلك مما يفيد حضور ممثل النيابة العامة وهى سلطة الإتهام أثناء قيام الخبير بتلك الإجراءات، لأن النيابة العامة خصم أصيل فى الدعوى الجنائية — وتكون المحاكمة باطله إذا لم يحضر عضو النيابة فى أية جلسة تنظر فيها الدعوى سواء كانت لسماع الشهود أو معاينة مكان الحادث أو إجراء آخر من إجراءاتها، ولما كان حصول الخبير المنتدب على بصمة صوت الطاعنة ومضاهاتها تعد ولا شك من إجراءات المحاكمة والتى أمرت المحكمة بإجرائها وندبته للقيام بها ومن ثم فقد كان من المتعين حضور ممثل النيابة العامة أثناء قيام الخبير بهذه المهمة بالإضافة إلى ضرورة حضور الطاعنة والمدافعين عنها كذلك طالما أنها متهمة فى جناية .

ونصت على ذلك المادة / ٢٦٩ إجراءات جنائية على وجوب حضور أحد أعضاء النيابة العامة جلسات المحاكمة الجنائية وعلى المحكمة أن تسمع أقواله وتفصل فى طلباته.

وإذ غابت كل هذه الإجراءات الواجب اتباعها عند إجراء الخبير المذكور للمأمورية التى ندبته المحكمة لإجرائها — وقد تمت فى غيبة الطاعنة والمدافعين عنها وممثل سلطة الإتهام وهى النيابة العامة فإن ذلك التقرير وما ترتب عليه من نتائج تكون باطله وتبطل الأدلة المستمدة منها.. وإذ استندت إليه المحكمة فإن حكمها يكون باطلاً واجباً نقضه.

(شرح الإجراءات الجنائية للدكتور أحمد فتحى سرور ص ١٩٧)

وجدير بالذكر إن حضور المتهم ومحامى عنه إذا كان متهماً بجناية يعد من أهم المبادئ المتعلقة بأصول المحاكمات الجنائية وذلك لكى تتم فى مواجهته وتتاح له فرصة المناقشة والرد والتمحيص والتفنيد لإظهار الحقيقة وكذلك الحال بالنسبة لسلطة الإتهام وهى النيابة العامة — وحضورها واجب فى جميع الأحوال أما المتهم فإذا لم يعلن أصلاً لحضور أى إجراء من تلك الإجراءات كانت باطله.

ولما كانت الطاعنة مقيدة الحرية فقد كان من المتعين إحضارها من محبسها وتمكينها ومحاميتها من المثل أمام المنتدب من المحكمة لأداء الخبرة الصوتية أثناء أداء المأمورية المكلف بها لأنه يقوم بها نيابة عن المحكمة ذاتها — وما تلتزم به المحكمة أثناء المحاكمة يلتزم به كذلك من ينوب عنها.

ومخالفة ذلك يبطل عمل المنتدب المذكور، وينسحب هذا البطلان لنتائج عمله وكذلك الحكم الذى يبنى على أساسه، وهو العيب الذى تردى فيه الحكم الطعين كما سبق البيان.

وبمعنى آخر فإن أى إجراء من إجراءات المحاكمة يتعين أن يكون فى حضور المتهم والمدافع عنه — إذا كان منهما بجناية — وكذلك فى حضور النيابة العامة.

وذلك سواء قامت المحكمة بنفسها بإجراء التحقيق المذكور أو نذبت غيرها للقيام به فإذا لم يتحقق ذلك كله أو بعضه يكون الإجراء باطلاً وتبطل الأدلة المترتبة عليه وهذا البطلان متعلق بالنظام العام، ويمكن التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض — بل وتقضى به من تلقاء نفسها خاصة إذا كانت عناصره ظاهرة ولا تحتاج إلى تحقيق موضوعى يخرج عن ولايتها.

ثانياً : قصور آخر فى التسبب وإخلال بحق الدفاع :

أثار الدفاع عن الطاعنة دفاعاً جوهرياً آخر مؤداه أن من قامت المحكمة بندبه كخبير للأصوات لأخذ بصمة صوت الطاعنة وإجراء مضاهاتها على ما تم تسجيله من أصواتها بالأشرطة المسجلة وهو السيد / حمدى جابر عبد الحليم لا يعد من الخبراء الذين يجوز ندبهم للقيام بهذه المهمة.

وأوضح الدفاع ذلك بقوله ص ٧ بمحاضر الجلسات ما نصه :

" أعترض الدفاع بالجلسة على شخص الخبير المنتدب لأداء الخبرة — وقال أن شرط إختيار الخبير أن يكون المنتدب خبيراً خبرة مقرر ومعترف بها — وأن الشخص المنتدب ليس خبيراً ". وإستدعت المحكمة الخبير المنتدب منها — حمدى جابر عبد الحليم — وأوضح بشهادته الأمور الآتية :

" إنه قام بمفرده بأخذ عينة صوت الطاعنة وحده — وأنه قام بسماع التسجيلات الواردة على الأشرطة المسجلة بالكاسيت والصورة المرئية على شريط الفيديو — وبعد ذلك قام (وحده) بأخذ العينة الصوتية على الأجهزة الموجودة بالاستوديوهات الخاصة بالإذاعة ثم قام (وحده) بإجراء المضاهاة للعينة على التسجيلات الموجودة بالأشرطة وتم سماع المراد مضاهاته خمس أو ست مرات — وأضاف ما نصه : " أحنا من الناحية الفنية نستطيع تحديد ما إذا كان الصوت المسجل على الأشرطة مطابق للعينة من عدمه".

وقد سئل وأجاب بما نصه :

س : هل تستطيع توضيح ذلك ؟

جـ : أحنا بنجرى حوارات معينة مع الشخص المراد أخذ عينة صوته وبعد الحوارات نعمل مضاهاة العينة على الحوارات المسجلة على الأشرطة — وأنا عاوز أقول أن كل شخص له لكنة وبعة صوتيه نستطيع عن طريقها أن نحدد ما إذا كان الصوت مطابق من

عدمه. ومن ناحية الصورة نطابق الصورة على أشرطة الفيديو والمحرزة ونطابق الصورة المرئية للشخص على الصورة الموجودة على شريط الفيديو — وأضاف — أنه استدعى المتهم مرة واحدة لأخذ العينة.

وسئل : ما هي مؤهلاتك الدراسية التي حصلت عليها ؟

ج : دبلوم صناعة — قسم إذاعة ومعدات كهربائية.

س : ما هو المعهد العلمي الذي حصلت منه على هذا الدبلوم ؟

ج : مدرسة أشمون الثانوية الصناعية

س : هل حصلت على دراسة متخصصة في علم الأصوات وسلوكيات الأصوات وتحليلها البيولوجي ؟

ج : لا ولم أرشح لذلك .

س : هل لديك معلومات عن علم التحليل والسلوك الصوتي ؟

ج : لا

س : ذكرت بالجلسة أن للشخص بحة وعن طريقها تستطيع تحديد الصوت ونسبته لشخص معين فكيف يتم ذلك ؟

ج : يتم ذلك بواسطة العينة المأخوذة والحوارات المسجلة وأستطيع من خلالها الإستماع بالأذن (!؟) معرفة ما إذا كان الصوت مطابق من عدمه.

س : هل معنى ذلك أن يتم التعرف على اللكنة والبحة بواسطة الأذن فقط ؟

ج : أيوه بواسطة الأذن .. وأنا لم أسمع عن الإتساع الترددي وأنا عملي بالإذاعة قمت بتوضيحيه بالأوراق وكل عملي تسجيل ومونتاج البرامج الإذاعية.

س : وما معلوماتك عن إمكانية التحليل الموجي والطيفي للحصول على المواصفات الزمنية والترددية الدقيقة للصوت ؟

ج : أنا لا أعلم شيئاً عن ذلك وأية أسئلة فنية متخصصة بذلك يسأل عنها المهندسون المختصون.

س : ما الذي يقصد من تحليل الأصوات بزمان من حدوث الحركة الصوتية ؟

ج : أنا مش فاهم السؤال !!!!!!!!!!!!!

س : ما معنى النبضات الموجبة لكل حركة صوتية في تحليل الأصوات ؟

ج : أنا مش فاهم السؤال !!!!!!!!!!!!!

وخلص الدفاع من تلك الأقوال إلى أن السيد / حمدي جابر عبد الحليم ليس من ذوى الخبرة فى أخذ عينات الأصوات ومضاهاتها، لأنه لم يحصل على مؤهل علمي يؤهله للقيام بهذه المأمورية الفنية التى لا يستطيع أحد القيام بها إلا ذوى العلم والخبرة . وهو ما لم يتوافر فيه، فضلاً عن أنه — وكما إستبان من شهادة رؤسائه : سلوى اسماعيل أمين ويوسف عبد الله حامد

بمحاضر الجلسات — أنه لم يصدر أى قرار بتعيينه خبيراً، بل ولم يصدر أى قرار بتعيين رئيسه يوسف عبد الله حامد خبيراً !! الأمر الذى فتح باباً لا ينغلق عن العبث الذى يجرى من سنوات فى الإنتدابات لمهام الخبرة الصوتية لأناس لا علاقة لهم بها، وهو ما فضحه تقرير وشهادة الأستاذ الدكتور نصر .

وأنه بالنسبة لتلك أو أوضح الدفاع أن الشخص المنتدب لمهمة الخبرة الصوتية يُعدّ من آحاد الناس ولا يجوز بالتالى للمحكمة أن تتدبه للقيام بعمل لا يستطيع فنياً القيام به على النحو المطلوب.

وقد إستعمت المحكمة إلى شهادة الأستاذ الدكتور/نصر محمود رضوان الأستاذ بكلية العلوم جامعة القاهرة والمتخصص والحاصل على الدكتوراه فى علم سلوكيات الأصوات ووظائف الجهاز العصبى.

فأوضح فى شهادته كما هو ثابت بمحضر جلسة المحاكمة الحقائق العلمية الآتية :

أن هناك شروط علمية يجب توافرها فى التسجيل وهى، أولها : أن يكون الإتساع الترددى ما بين ٣٠٠٠ — ٦٠٠٠ هيرتز — وهى وحدة قياس التردد — وأن يكون المسجل مزوداً بمرشحات داخلية، والثانى : وأن يكون المدى الترددى ما بين ٣٠ — ٥٠ ديسكل وهى وحدة قياس كثافة الصوت، والثالث : أن يكون الميكرفون حساس يحافظ على المواصفات الداخلية الدقيقة للصوت، والشرط الرابع : ألا تزيد المسافة بين مصدر التسجيل والمتحدث عن خمسين سم.

وأوضح أن هناك عناصر يجب توافرها فى العينة فى عملية التسجيل — والعنصر الأساسى المبدئى الدقيق بمعنى أن يقوم الخبير والذى يتمتع بقدرة سمعية لا تقل عن القدرة السمعية للإنسان العادى ويقوم بسماع كل صوت على حده ويميز كل صوت بعد ذلك، والعنصر الثانى : إمكانية التطهير المغنطى — وده يعرف ما إذا كان تم عمل مونتاج للشريط وتتم هذه الطريقة بالكمبيوتر، والعنصر الثالث : إمكانية التحليل الطيفى والموجى، والرابع : سهولة التعامل مع أشرطة التسجيل — بمعنى إمكانية ترجيعه بسهولة ولمسافات ضيقة وفيه ميزة السرعة والبطئ المتغير، والخامس : إمكانية الوقف والتشغيل لأن مجرد عمل إستوب يبقى فيه شبهة عمل مونتاج، والعنصر السادس والأخير : توافر التحليل الطيفى أى الأجهزة — ويمكن إستخدام ذلك بواسطة الكمبيوتر — وأحياناً الإستعانة بالمحلل الترددى، علماً بأن العوائق تقلل من قيمة التسجيلات كوثيقة علمية للتفريق بين أفراد متعددين، والعائق الأول : هو وجود ترددات داخلية — والعائق الثانى : ضوضاء عن تيارات هوائية أو رياح — والعائق الثالث : ضوضاء على خلفية التسجيلات أو ضوضاء متفرقة من أى مصادر أخرى.

وقد سألته المحكمة، فأجاب :

س : هل يستطيع اى خبير أصوات أو موظف أصوات بالإذاعة أن يميز الأصوات أو أى شخص يعمل بالإذاعة والتلفزيون — هل يستطيع نسبة الصوت للشخص ؟

جـ : لا يستطيع ذلك إلا من قام بدراسة جامعية فى مناهج محددة لا تقل عن عشرة مناهج أختص منها منهج الأصوات — علم الأصوات الطبيعى.

س : من لم يدرس ما ذكرت — هل يستطيع تمييز الصوت لأى شخص أثناء المضاهاة بمجرد الأذن ؟

جـ : لا فى الإذاعة ولا فى التلفزيون ولا أنا نستطيع أن نفرق أو نضاهى فى الأصوات كدليل جنائى بمجرد الأذن !!.

وهكذا ظهر أمام المحكمة أن عملية التعرف على الأصوات وتمييزها وما إذا كانت لشخص معين من عدمه — هى عملية علمية بحتة تحكمها ضوابط فنية محددة بواسطة العلم وليست عملية عشوائية تجرى بدون أسس وقواعد إستقر عليها العلم ويجرى تدريسها فى الجامعات ولها مراجعها والأساتذة الذين يقومون بتدريسها فى الجامعات.

ولهذا يحتاج أخذ عينة الصوت ومضاهاته على الأصوات المسجلة إلى خبرة متخصصة على هذا المستوى ولا يغنى عنها مجرد الإعتماد على الأذن وحدها — أو مجرد شغل القائم بها لوظيفة بالإذاعة والتلفزيون، ولا ما يشهد به رؤساؤه من خبرته فى هذا المجال كما هو الحال بالنسبة للسيد / حمدى جابر عبد الحليم الذى إنتدبته المحكمة للقيام بهذه المأمورية رغم إنه غير مؤهل علمياً للقيام بها وإستبان أمامها أنه لم يصدر له أى قرار بتعيينه أو تصنيفه خبيراً فى هذا المجال !!!!

ورتب الدفاع على ذلك بطلان أعماله والتقرير الذى إنتهى إليه والنتيجة التى خلص إليها بما لا يجوز الإستناد إليها عند قضاء المحكمة بإدانة الطاعنة خاصة وأنها ظلت طوال جلسات التحقيق والمحاكمة تتمسك بأن الصوت المسجل بالأشرطة لا يخصها.

ولم تأخذ المحكمة رغم كل ذلك بدفاعها وأطرحته بقولها : " أن القانون رقم ٩٦/١٩٥٥ بتنظيم الخبرة أمام المحاكم أعطى جهات القضاء عند الضرورة الإستعانة بهم بالمصالح الأخرى خلاف خبراء الجداول الحاليين وخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى".

وأضافت المحكمة :

"أنها قامت بمخاطبة الجهة المختصة وهى إتحاد الإذاعة والتلفزيون لندب أحد المختصين بها لأخذ بصمة صوت المتهم وإجراء المضاهاة على بصمة صوتها والمنسوب إليها بشرائط التسجيل المحرزة فقام إتحاد الإذاعة والتلفزيون بإعتباره الجهة صاحبة الإختصاص فى تحديد الشخص الذى يقوم بأداء هذه المأمورية بتكليف حمدى جابر عبد الحليم خبير الأصوات بها لأداء

هذه الأمورية وقام الأخير بأخذ عينة صوت المتهمة وأجرى المضاهاة المطلوبة وقدم تقريره الفنى، الأمر الذى يكون معه إستعانة المحكمة بالرأى الفنى لخبير الأصوات بإتحاد الإذاعة والتليفزيون لا غبار عليه وفقاً للقانون".

وما أوردته المحكمة فيما تقدم لا يصلح رداً على دفاع الطاعنة ولا يسوغ إطراره والإلتفات عنه، لأن المحكمة لم توضح تلك الضرورة التى دعتها لإنتداب أحد العاملين بإتحاد الإذاعة والتليفزيون للقيام بهذه المهمة العلمية البحتة رغم عدم توافر الكفاءة العلمية التى تمكنه من ممارستها على الوجه الأكمل، خاصة بعد أن ثبت أن الموظف المنتدب المذكور (حمدى جابر عبد الحليم) لا يمكن بل يستحيل إعتباره خبيراً للأصوات بحيث يستطيع أخذ عينة الصوت وإجراء المضاهاة وفقاً للضوابط والشروط العلمية الصحيحة – وإنما هو موظف فنى قصاراه عمليات المونتاج ويمارس عمله بالجهة الحكومية بناء على معلومات بدائية وسطحية تعتمد وحدها على الأذن وحاسة السمع المتوافرة لدى الكافة دون إلمام أو تطبيق القواعد والأصول العلمية المعترف بها علمياً ودولياً.

و واضح أن حالة الضرورة التى نص عليها القانون السالف الذكر والتى أباحت للجهات القضائية الإستعانة بالموظفين بالمصالح الأخرى خلاف خبراء وزارة العدل والطب الشرعى – لم تكن تلك الحالة متوافرة فى حالتنا المطروحة، إذ أخطأت المحكمة الطريق عندما لجأت إلى إتحاد الإذاعة والتليفزيون لتحديد ذلك الخبير ولم تطرق باب أحد الجامعات والكليات المتخصصة فى هذا المجال العلمى والبحث والذى يوجد به العديد من العلماء المتخصصين فى هذا الفرع من فروع العلم الدقيق، وعلى ذلك فإن المحكمة تكون قد أخطأت عندما انتدبت ذلك الموظف الذى لا يمكن إطلاق وصف الخبير عليه – لأنه غير مؤهل علمياً للقيام بالعمل الفنى الذى انتدب لأدائه – بل يعتمد فى عمله الوظيفى على وسائل بدائية عشوائية متخلفة لا تتماشى مع العلم الحديث الذى تجاوز مرحلة الإعتماد على الإذن وحدها عن إجراء المضاهاة الصوتية – وبلغ العلم ونظرياته الحديثة ذروته فى المجال المذكور ولم تعد حاسة السمع بواسطة الأذن المصدر الوحيد الذى يمكن الإعتماد عليه لكى تتوافر الخبرة المطلوبة لمضاهاة الأصوات بعد أخذ عينتها .

كما أخطأت المحكمة كذلك عندما تورد فى مدونات أسباب حكمها الأسباب الجديدة التى تتوافر بها حالة حالة الضرورة التى نص عليها القانون واستلزمها للإستعانة بخبراء وزارة العدل أو الطب الشرعى ولم تستعلم من المصلحة الأخيرة عما إذا كان لديها خبراء فى هذا التخصص من عدمه.

وإزاء خلو الحكم المطعون عليه فى تلك الأسباب المقبولة التى أدت إلى توافر حالة الضرورة التى استلزمها المشرع فى القانون السالف الذكر، فإن الحكم يكون مشوباً بقصور يبطله، بالإضافة إلى خطئه فى الإعتماد على شخص عادى للقيام بعمل من أعمال الخبرة

المتخصصة والذي لا يتمتع سوى بمعلومات سطحية وبدائية لا تتطوى على أى طابع علمى حديث .

وهذه الأخطاء التى تردت فيها المحكمة والقصور الذى شاب الحكم بما يعيبه ويستوجب نقضه، ولا يُعد ذلك تدخلا فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أراء الخبراء أو اختيارهم لأن المحكمة عليها أن تلتزم بالقواعد والشروط التى وضعها القانون عند اختيار الخبراء من غير خبراء وزارة العدل أو الطب الشرعى — كما ينبغى كذلك أن تفصح عن حالة الضرورة وأسبابها التى دفعتها إلى ذلك — وأن يكون استدلالها سائعا — وتراقب محكمة النقض تلك الأسباب وتستلزم بطبيعة الحال إلا تكون مشوبة بالتعسف فى الاستنتاج أو الفساد فى الاستدلال وحتى يرتفع عن الحكم مظنة التحكم والإستبداد — فضلا عن ذلك يكون استدلال المحكمة متفقا واحكام القانون ولا يخالف ما أوجبه أو نهى عنه بنص صريح واضح كما هو الحال فى النص الذى أوجب توافر حالة الضرورة عند انتداب المحكمة لأحد الخبراء من غير من حددتهم أحكام القانون السالف الذكر عند تحقيق دفاع الطاعنة الجوهري السالف الذكر والقائم على أن الصورة وكذلك الصوت المسجل بالأشرطة ليست لها ولا تخصصها — ومن المقرر أن أسباب الحكم يتعين أن تكون خالية من الخطأ فى تطبيق القانون، وأن الحكم يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال إذا كانت الأسباب التى أوردتها للمحكمة بمدونات لا تتفق مع النتيجة التى خلصت إليها فى منطق سائغ ومقبول.

ثالثا : القصور فى التسبب والفساد فى الإستدلال .

ذلك أن محكمة الموضوع خلصت فى ختام حكمها المطعون فيه إلى وصف التهمة المسندة إلى الطاعنة والتي ثبتت فى حقها إلى أنها بصفتها موظفة عامة — رئيس قطاع التخطيط والمتابعة بشركة كهرباء القاهرة للتوزيع — طلبت وأخذت من مهدى أحمد المنشاوى نائب رئيس مجلس إدارة الصندوق التأمينى التعاونى للمواطنين بالخارج — بواسطة المتهم الثانى اسامة سيد أحمد زيدان مبلغ مائة ألف جنيه على سبيل الرشوة مقابل إنهاء إجراءات مد شبكة الكهرباء لمشروع سكنى مملوك للصندوق سالف الذكر ودون اشتراط تخصيص قطعة أرض لإقامة محطة محولات عليها وإعتماد ذلك من قبل لجنة البت المختصة بشركة كهرباء القاهرة للتوزيع بوصفها أحد أعضاء تلك اللجنة — الأمر المعاقب عليه بمقتضى المادة ١٠٣ عقوبات.

ولم تبين محكمة الموضوع فى حكمها رغم تعدد شهود الإثبات الأدلة الواضحة والقاطعة والتي تجزم بأن الطاعنة قامت بالأفعال المادية لتلك الجريمة وعن علم قصد منها للحصول على ذلك المبلغ مقابل القيام بالعمل الذى يدخل فى إختصاصها ودون حق وأنها تعمدت طلبه وأخذته لإلتجار بوظيفتها وهى الأركان التى أوجبها القانون لمساءلتها عن تلك الجريمة.

وجاءت الأقوال التي حصلت بها المحكمة من شهادة الشاهد الأول مهدى أحمد الشناوى وفق ما يستخلص منها أنه إنقضى بالطاعة للمرة الأولى بإعتبارها المختصة بملف المشروع المشار إليه وهو مد شبكة الكهرباء لمبنى صندوق التأمين الإجتماعى للمواطنين بالخارج بمنطقة المعصرة وقد إستفسر منها عن سبب تعطل إجراءات الطلب المقدم من الصندوق إلى الشركة فى هذا الشأن فأرجأته إلى وقت لاحق.

ثم إنقضى بها بعد شهر فى مقر عملها حيث أفادته بوجوب إقتطاع مساحة ٢٠٠٠ متر مربع من مساحة المشروع لإقامة محطة كهرباء عليها فأجابها بتعذر ذلك نظراً لبيع كافة قطع الأراضي الداخلة فى نطاق تقسيم المشروع للأعضاء غير أنها أصرت على طلبها مما إضطر أعضاء مجلس إدارة الصندوق إرجاء النظر فى إجراءات التعاقد مع شركة الكهرباء لحين الإنتهاء من إقامة المرافق الأخرى.

ولم تضع محكمة الموضوع فى إعتبارها ماورد بنص أقوال الشاهد الأول المذكور بالتحقيقات ص/١ من محضر عضو النيابة محمد الفيصل يوسف ونصه :

" رحت قابلت المهندسة (الطاعة) وعرضت عليها ما إنتهى إليه مجلس الإدارة من الموافقة على إستقطاع خمسمائة متر لإقامة محطة توليد الكهرباء من المساحة المخصصة لأرض المشروع فقالت الكلام ده ما ينفعش .. وعرضت عليها أن شركة الكهرباء تقوم بعمل دراسة لإحمال المشروع غير الدراسة القديمة وكان غرضى من هذا العرض أنى أحفزها على إنجاز عملها فى الموافقة على توصيل التيار وإقامة الشبكة وطبعاً لما الشركة هى التى تقوم بعمل الدراسة ستتقاضى رسوم عن ذلك بصفة رسمية طبعاً، إلا أنى فوجئت بالمهندسة تشور فى وجهى وتقولى " إحنا مش بتوع الكلام ده قتلناها كلام إية أنا قصدى إنكم تعملوا الدراسة بصفة رسمية وتأخذوا رسومها بصفة رسمية كذلك زى مرفق المياه ما عمل معاينة".

وقد أوضح الشاهد السالف الذكر هذه الجزئية من أقواله تفصيلاً ص ٢٣ بالتحقيقات بقوله ما نصه :

جـ : بعد حوالى شهر من مقابلتى الثانية لها رحت قابلتها للمرة الثالثة وقولت لها إننا ممكن ندبر مساحة ٥٢٠ متر فقط وبالنسبة للمهندس الإستشارى فمن المتعذر إحضاره لمناقشته ولكن الصندوق يمكن يدفع رسوم أى دراسة جديدة تعملها شركة الكهرباء بنفسها .

س : كيف كان رد فعلها حيال هذين العرضين ؟

جـ : أنا أول ما قلت لها على مساحة الـ ٥٢٠ متر ردت بسرعة وقالت ما ينفعش ولم أستطع مناقشتها لأنها قالت كلمتها بشكل قاطع — ولما قتلناها على موضوع الدراسة وأنه من

الممكن عمل واحدة جديدة بمعرفة شركة الكهرباء بمقابل رسوم — هاجت وزعقت وقالتلى
إحنا مش بتوع الكلام ده.

س : وما سبب ثورتها ؟

ج : أنا معرفش وأنا أوضحت لها قصدى بعمل الدراسة بصفة رسمية
وهذا الجزء من أقوال الشاهد المذكور له خطورته البالغة وأهميته القصوى لأنه قاطع فى
الدلالة على أن الطاعنة رفضت مجرد التلميح لتقاضى أية مبالغ دون وجه حق، وبالتالي فلم يكن
لديها قصد الإرتشاء أو الرغبة فى الحصول على ثمة أموال مقابل القيام بعملها أو الإمتناع عنه.
وقد كان رفضها قبول هذا المبدأ منذ البداية على نحو حاسم ونهائى وواضح لا
يشوبه غموض أو إبهام أو ثمة مراوغة أو تظاهر ولهذا لم يجرؤ الشاهد مناقشتها فى شأنه بل
ترجع على الفور بعد أن أيقن أن محاولته معها فاشلة ولن تكلل بالنجاح.

الأمر الذى يستخلص منه كذلك — وكما قال الدفاع بحق — أن المتهم الثانى اسامة سيد أحمد
زيدان كان يعمل لحسابه الشخصى وحده عندما طلب مبلغ مائة ألف جنيه مقابل الحصول على
الموافقة على مد الشبكة للمشروع الإسكانى المذكور دون إقتطاع تلك المساحة الكبيرة من الأرض
وأنه إستغل صلته بالطاعنة وإستعان بهذه الصلة فى إستعمال الطرق الإحتيالية والأساليب الكاذبة
لتحقيق غايته الآثمة والإستيلاء على هذا المبلغ لنفسه من وراء ظهرها ودون موافقة أو إسهام من
الطاعنة.

ويؤكد ذلك أن الشاهد الأول قد أكد فى أقواله بالتحقيقات أنه لم تكن هناك ثمة إتصالات فيما
بينه وبين الطاعنة، وأن المتهم الثانى كان يتحدث دائماً عن علاقته الوثيقة بالمسئولين (!؟)
بالشركة ولم يرد فى حديثه مع الشاهد ما يفيد صراحةً أو ضمناً أن الطاعنة ستحصل على ذلك
المبلغ مقابل القيام بالعمل السالف الذكر لصالح الصندوق بل أن ما يستفاد من أقوال ذلك الشاهد
أنه يقحم إسم الطاعنة فى حديثه للإسهام والخداع لإضفاء الأهمية على علاقته بالمسئولين (!؟)
بالشركة ليتمكن من الحصول على المبلغ الذى طلبه لنفسه ليستولى عليه دون حق وبطريق
النصب والإحتيال وهو ما يقطع به كذلك ثبوت عدم حدوث أى إتصال مباشر بينه وبين الطاعنة
وقد سئل عن ذلك صراحةً :

س : هل كانت هناك إتصالات مباشرة بينه وبين المتهم (الطاعنة) ؟

ج : لا

ورغم أهمية هذه الأقوال التى أدلى الشاهد الأول بالتحقيقات والتى تنفى عن الطاعنة أى
إتصال لها بالواقعة التى إرتكبها المتهم الثانى وحده أو أية مساهمة من جانبها فى إرتكابها، فإن
محكمة الموضوع لم تحصلها ضمن ما حصلته من أقواله بل أسقطتها كليةً وعلى نحو يدل على

أنها لم تتفطن إليها ولم تحط بها علماً ولم تلم بعناصر تلك الشهادة بأكملها ولا بأجزائها الهامة وعناصرها الجوهرية.

وهو ما يدل على أنها أجرت بتر شهادة الشاهد الأول بما غير من فحواها وحولها عن مفهومها الصريح إلى معنى آخر لم يقله ولم يقصده الشاهد المذكور ولم ينصرف إليه قصده ولم تتجه إليه إرادته في التعبير عن وجهة نظره، كما يُعد مسخاً للشهادة المذكورة وهو أمر محظور ومنهى عنه طبقاً لما تقتضيه أصول الإستدلال السليم والتدليل الصائب — فقد زاد هذا البتر فداحةً وخطراً، أن محكمة الإعادة أسقطت وبترت ما إيداه الشاهد المذكور أمامها (ص ٢٦ جلسات) من أن المدعو أسامة زيدان كان يراوغ، وأنه لا يعرف ولا يمكنه أن يعرف شخص من إدعى له أنه يخاطبه بالمحمول، وأكد أنه لا يستطيع أن يجزم (مثلاً أبدى بالتحقيق) من كان على الخط الآخر ولعل كان أنثى أو غير أنثى !.

وقد قضت محكمة النقض بأنه :

"لئن كان لمحكمة الموضوع تجزئة الشهادة وتأخذ ببعض منها دون البعض الآخر إلا أن ذلك مناطه ألا تمسخها أو تغير فحواها بما يحيلها عن معناها المفهوم وصريح عبارتها وأن يكون واضحاً من الحكم الذي وقعت فيه تلك التجزئة أن المحكمة قد أحاطت بها ومارست سلطتها في تجزئتها دون بتر لفحواها".

● نقض ١٩٧٤/١٢/٢٥ — س ٢٥ — ١٦٥ — ٧٦٥

ولا يقدح في ذلك أن يكون لمحكمة الموضوع الحق في تجزئة الشهادة فتأخذ ببعض منها دون البعض الآخر الذي لا تطمئن إليه ولا يرتاح ضميرها إلى مؤداه ومضمونه لأن حد ذلك ومناطه بداهة أن لا تمسخ المحكمة قول الشاهد أو تبتر فحواه بما يحيله عن المفهوم من صريح عباراته كما ينبغي أن يكون واضحاً من الحكم الذي وقعت فيه تلك التجزئة أن المحكمة قد أحاطت بالشهادة كما نطق به الشاهد ومارست سلطتها في تجزئتها دون بتر لفحواها لأن وقوفها عند هذا الحد يدل على أنها لم تفطن إلى معنى عبارات الشاهد في جملتها وهو ما يصم إستدلالها بالفساد المَبطل مع أنها لو تبينت واقع الحال في شأنها لكان من المحتمل أن يتغير وجه رأيها في الدليل المُستمد منها.

وبذلك أضحي الحكم المطعون فيه فوق قصوره في البيان معيياً بالفساد في الإستدلال بما يستوجب نقضه والإحالة ولو أن المحكمة تساندت في قضائها بالإدانة إلى أدلة أخرى لأنها من المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدتها بحيث إذا سقط أحدها أو أستبعد تعذر التعرف على أثر ذلك في تقديرها ووزنها لسائر الأدلة الأخرى.

● نقض ١٩٧٤/١١/٢٥ — س ٢٥ — رقم ١٦٥ — ص ٧٦٥ — طعن ٨٩١ / ٤٤٤ق

● نقض ١٩٨٦/١/٢٢ — س ٣٧ — ٢٥ — ١١٤ - طعن ٤٩٨٥ / ٥٥٥

- نقض ١٩٩٠/٧/٧ - س ٤١ - ١٤٠ - ٨٠٦
- نقض ١٩٨٥/٣/٢٨ - س ٣٦ - ٨٣ - ٥٠٠
- نقض ١٩٨٦/١٠/٩ - س ٣٧ - ١٣٨ - ٧٢٨
- نقض ١٩٨٣/٢/٢٣ - س ٣٤ - ٥٣ - ٢٧٤
- نقض ١٩٨٦/١/٢٢ - س ٣٧ - ٢٥ - ١١٤
- نقض ١٩٨٤/١/١٥ - س ٣٥ - رقم ٨ - ص ٥٠
- نقض ١٩٦٩/١٠/٢٧ - س ٢٠ - ٢٢٩ - ١١٥٧
- نقض ١٩٨٥/٥/١٦ - س ٣٦ - ١٢٠ - ٦٧٧
- نقض ١٩٧٩/٥/٦ - س ٣٠ - ١٤٤ - ٥٣٤
- نقض ١٩٨٢/١١/٤ - س ٣٣ - ١٧٤ - ٨٤٧

ولم تحصل المحكمة من أقوال باقى شهود الإثبات ما يفيد طلب الطاعة مبلغ الرشوة المذكور لأعضاء الجمعية من إستقطاع قطعة الأرض اللازمة لتقوية محطة المحولات لإمدادها بالتيار الكهربائى وكل ما ذكر فى هذا الصدد منقول عن المتهم الثانى اسامة سيد أحمد زيدان ولم يكن من الطاعة مباشرة وما تردد ببعض الأقوال من أن تغذية مشروع إسكان الجمعية بالكهرباء لم يكن يحتاج إلى إستقطاع قطعة أرض منه لإنشاء محطة المحولات وأن المحطة القريبة منه والخاصة بضباط الصف بحدائق حلوان بها مكان يتسع لإمداد مشروع الجمعية بالتيار الكهربائى اللازم والكافى.

وإنصبت شهادة الشاهد عبد الله حسيب عبد الرحمن رئيس مجلس إدارة الجمعية المذكورة على أن المهندس خالد الجوهري المكلف بإنشاء شبكة خطوط الكهرباء للجمعية أنهى إليه مقابلته للمتهم الثانى اسامة زيدان الذى أخبره بأن لديه بعض الحلول الخاصة بمشكلة طلب الشركة من الصندوق توفير قطعة أرض لإنشاء محطة المحولات عليها من أرض الجمعية لتغذية المشروع بالتيار الكهربائى ثم طلب منه المتهم الثانى مبلغ مائة ألف جنيه على سبيل الرشوة سيتم تقديمه للمسئولين (!؟) بشركة الكهرباء نظير إعفاء الصندوق من توفير قطعة أرض مساحتها أربعة آلاف متر لإنشاء محطة المحولات عليها وحصلت المحكمة من أقوال الشاهد خالد الجوهري مالا يخرج عن مضمون شهادة الشاهد السابق.

وأضاف الشاهد سعد أحمد عطية مدير عام الصندوق أن المتهم الثانى أكد فى حديثه أمامه أن خطاباً بالموافقة على إمداد مشروع الجمعية بالكهرباء دون إستقطاع قطعة الأرض منه سيتم إصداره فور إستلامه مبلغ الرشوة وأطلعه على رقم الهاتف الخاص بالطاعة المسجل على هاتفه المحمول.

وشهد كل من عبد الرازق محمد صالح ومحمد نبيل نبيه عبد الكريم بأنه علما بتلك الوقائع من الشاهد خالد الجوهري، وهذه الأقوال فى مجموعها لا تفيد صراحةً أو ضمناً أن الطاعة لها

أدنى صلة بواقعة طلب الرشوة أو أخذها التي مارسها المتهم الثانى اسامى زيدان وحده دون أى مشاركة منها — بل تدل دلالة قاطعة وجازمة على أنه كان يعمل لحسابه الخاص ومن وراء ظهرها مستغلاً إسمها وصلة الصداقة التي تجمعهما أسوأ إستغلال فى سبيل تحقيق مآربه الشخصية وأغراضه الجشعة والمنحرفة الخاصة — وقد أجمع هؤلاء الشهود الأخيرين أنهم لم يلتقوا بالطاعنة ولم تجمعهم بها صلة ولم تطلب منهم صراحةً أو ضمناً أية مبالغ لا على سبيل الرشوة أو لأى سبب وغموض آخر — وأكد عبد الرزاق محمد صالح أمام محكمة الإعادة (ص ٢٨/٢٩ جلسات) — أنه لم يتصل بالمتهمة / الطاعنة على الإطلاق، ولم تعرض أو تطلب منه رشوة على الإطلاق وأضاف أنه لا يعرفها !

وإنما ظهر على مسرح الأحداث المتهم الثانى وحده ومن ثمَّ فإن الأدلة المستمدة من شهادة الشهود المذكورين لا تصلح بذاتها سواء كانت على نحو مستقل أو بالإضافة إلى الأدلة الأخرى للاستدلال منها على ثبوت التهمة التي دينت بها الطاعنة إليها . ولا ترشح للقول بأنها إتجرت بوظيفتها وأخلت بواجباتها وحصلت وطلبت مبلغاً على سبيل الرشوة للقيام بأعمالها.

وتكون المحكمة بذلك إذ إستدلت بتلك الأدلة على ثبوت التهمة المذكورة ضدها وقد تعسفت فى إستنتاجها كما فسد إستدلالها بما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه والإعادة.

كما لم تضع المحكمة فى إعتبارها ما أجمع عليه هؤلاء الشهود من أنهم لا يعرفون الطاعنة بشخصها، وأنها لم تطلب منهم ثمة مبالغ على سبيل الرشوة لإنجاز حاجتهم، وكل ما قيل من هذا الصدد أنها أصرت على طلب إستقطاع المساحة اللازمة لإقامة محطة التقوية للمحولات الكهربائية، دون أن تتم أية مقابلات منهم معها، كما أن المتهم الثانى لم يفصح صراحةً عن أنها بذاتها التي ستحصل على مبلغ الرشوة لنفسها وما ذكر فى هذا الشأن ينصب على المسؤولين (!؟) بالشركة دون تحديد إسم شخص أو أشخاص آخرين محددين بذواتهم.

وبذلك تكون المحكمة وقد إستندت فى قضائها بالإدانة إلى أدلة لا تصلح بذاتها لكى يقام عليها إقتناعها بثبوت التهمة ضد الطاعنة ولم يحالفها التوفيق فى وزنها لأقوال هؤلاء الشهود بعد أن غابت عنها دلالتها الواضحة ومفهومها الصريح وأرهقت أقوال الشهود المذكورين وإستخلصت منها ما لا يتفق عقلاً ومنطقاً معها وإلتفتت عن عناصر شهادة كل منهم الجوهرية وأجزائها الهامة مما ينبئ عن أنها لم تمحصها التمهيص الكامل والشامل والذي يهيئ لها الفرصة للتعرف على وجه الحقيقة والفصل فى الدعوى عن بصر وبصيرة وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والإحالة كما سلف البيان، وكان على المحكمة حتى يسلم قضاؤها من هذا العوار أن تمحص النظر فى أقوال الشهود المذكورين وتدخل فى إعتبارها ووزنها ما أجمعوا عليه من حقائق وكلها تشهد بأن المتهم الثانى كان يعمل لحسابه الخاص مستهدفاً الحصول على المبلغ المذكور لنفسه منفرداً وأنه إستعمل إسم المسؤولين واسم الطاعنة وصلتها الحميمة به والصداقة

التي تجمعها وسخر كل هذه العناصر لتحقيق أغراضه الشريرة والآثمة ولم يتورع فى النهاية على إلقاء التهمة على الطاعنة دون حق تخلصاً من المسؤولية وبعد أن أسقط فى يده وضبط متلبساً بجريمته فلم يجد له مخرجاً من مأزقه إلا بالذهاب إلى الطاعنة فى مسكنها ووضع الكيس المحتوى على مبلغ الرشوة على منضدة بداخله، وقد تم ضبطه على تلك الحالة دون أن تمتد إليه يدها أو تحوزه كما هو ثابت بالأوراق وبمدونات الحكم ذاته، بل ودون أن تنتبه أو تلتفت أصلاً إلى وجوده.

وهو ما يؤكد ما سبق قوله بأن إستدلال المحكمة بأقوال الشهود المذكورين على ثبوت التهمة ضد الطاعنة كان مشوباً بالتعسف الواضح والفساد الظاهر لأن المقدمات التي ساققتها لا تتفق مع النتائج التي خلصت إليها بل يابها العقل السليم والفهم المنطقى السديد — وهو ما يصم الحكم بما يبطله كما سلف البيان.

ولا يُعد هذا تدخلاً من دفاع الطاعنة فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى وأدلتها المطروحة على بساط البحث أمامها والتي قضت بالإدانة بناءً عليها لأنه لا يُعد من مدونات الحكم الطعين ولا يظهر من مدوناته أن المحكمة حين أستعرضت تلك الأدلة كانت ملمة بها إماماً شاملاً يهين لها أن تمحصها التمهيص الكافى الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من تحقيق البحث للتعرف على الحقيقة وهو واجبها فى المقام الأول — مما لا تجد فيه محكمة النقض مجالاً لتبين صحة الحكم من فساده وهو ما يُبطله.

• نقض ١٩٧٤/١٢/١٦ — س ٢٥ — رقم ١٨٩ — ٨٧٣ — طعن ٨٧٤ / ٤٤ ق

رابعاً : قصور آخر فى التسبب وفساد آخر فى الإستدلال

فقد استندت المحكمة فى قضائها بإدانة الطاعنة كذلك إلى الدليل المستمد من إستماع النيابة العامة للأحاديث الهاتفية المأذون بتسجيلها — بمقولة إشتمال تلك الأحاديث على حوارات جرت فيما بين الطاعنة والمتهم الثانى تأكد من خلالها طلب الطاعنة مبلغ مائة ألف جنيه على سبيل الرشوة بواسطة المتهم الثانى من الشاهد الأول بوصفه عضواً بمجلس إدارة الصندوق التأمينى التعاونى للمواطنين بالخارج وخلال تلك الأحاديث أوضح المتهم الثانى للطاعنة إتفاقه وأعضاء مجلس إدارة الصندوق على إستلام مبلغ الرشوة المذكورة بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٤ وأنه طلب منها طرح الطلب الخاص بالمشروع على لجنة البت المقرر عقدها يوم ٢٠٠٢/٣/٢٦ وأن الطاعنة أفادته بإحتمال تأجيل هذا الإجتماع . وأن تلك الأحاديث إشتملت على حوار بينه وبين الطاعنة يفيد إستلامه مبلغ الرشوة بالفعل وأنه إتفق معها على لقائها بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٥ لتسليمها المبلغ السالف الذكر وأنه قد إتصل بها أثناء التحقيق معه بالنيابة العامة وطلبت منه الطاعنة إرجاء الموعد إلى موعد آخر لإصابتها بقدمها إلا أن المتهم الثانى أصر على ضرورة مقابلتها مقررراً أن

المبلغ الذى معه كبير ولا يستطيع أن يحتفظ به بمسكنه وعليه طلبت منه لمقابلتها بمسكنها اليوم.

وأضافت المحكمة فى أسباب حكمها إلى أن النيابة العامة شاهدت التسجيلات المرئية المأذون بها وإشتملت على لقاء يوم ٢٠٠٢/٣/١٩ بين الشاهد الأول والمتهم الثانى والشاهد الثامن تعلق بواقعة الرشوة إستعرض فيه المتهم الثانى الإعفاءات التى ستمنحها الطاعنة للصندوق والتى تصل فى قيمتها إلى أكثر من مليون جنيه.

واستندت المحكمة فى قضائها كذلك إلى ما جاء بتقرير مضاهاة الصوت وتفريغ الشرائط وما أسفر عنه الإتصال الهاتفى بين المتهم الثانى والشاهد الأول وإتصال آخرين المتهم الثانى والطاعنة ومضمونه يتعلق بإتفاق سابق فيما بينهم على أن يدفع الشاكى مبلغ مائة ألف جنيه إلى الطاعنة بواسطة المتهم الثانى مقابل إنهاء إجراءات مد شبكة الكهرباء لمشروع سكنى مملوك للصندوق دون إشتراط تخصيص قطعة أرض لإقامته.

كما استندت المحكمة فى قضائها بإدانة الطاعنة إلى الدليل المستمد من مشاهدتها لشريط الفيديو الخاص بواقعة ضبط المتهمة الأولى (الطاعنة) بمسكنها يوم ٢٠٠٢/٣/٢٥ وأسفرت المشاهدة عن ظبط شنطة بلاستيك فوق المنضدة الموجودة على يسار الداخل بمسكنها وبها مبلغ النقود.

وهذه الأدلة التى ساقتها المحكمة وعلى النحو السالف بيانه لا أصل لها بالأشرطة المذكورة سواء المسموعة منها أو المرئية - ووقائع مشاهدة شريط الضبط والذى أدير أكثر من مرة أمام محكمة الإعادة تشهد على ذلك، وعلى ما جرى تسجيله بمحاضر الجلسات سواء ملاحظات الدفاع أو ملاحظات المحكمة ذاتها (ص ١٥ جلسات) والتى تقطع بأنه لا يوجد بتاتاً ما يفيد أو يثبت أن المتهمة / الطاعنة قد تسلمت مالا على سبيل الرشوة ولا إستبان أنها تدرى شيئاً عن اللقافة الغير شفافة الموضوعة على المنضدة بجوار أسامة زيدان والذى إستبان من شريط المشاهدة وكما هو مسجل بمحاضر الجلسات (ص ١٥) أنه لم يكن قد غادر الشقة وأنه هو الذى قام بالإمساك بشئ من على المنضدة

إذ لا يوجد بها ثمة حديث مباشر أو غير مباشر بين الطاعنة والمتهم الثانى يفيد أنها إتفقت معه على تقاضى مبلغ الرشوة المذكور بواسطته للقيام بأعمال وظيفتها والإتجار بها، وكل ما ورد بتلك التسجيلات لا يكشف إلا عن علاقته الحميمة الوثيقة والوطيدة بها والتى تسمح له بلقائها سواء خارج مسكنها أو بداخله . وتلك اللقاءات (الحميمة) لا تدل بحال ولا تقطع بأنها تتعلق بجريمة الرشوة ولا بأنها إتفقت مع المتهم الثانى على تقاضى المقابل لها وهو مبلغ الرشوة بواسطته.

ومن جانب آخر فإن إستماع النيابة العامة ومشاهدتها للمرئى منها وكذلك الحال بالنسبة لخبير الصوت وما أفرغ منها فى محضره كل ذلك لا يصلح لأن تتخذ المحكمة دليلاً ضد الطاعة.

لأن ما حصلته سلطة التحقيق أو ذلك الخبير لا يعدو أن يكون مجرد حصيلة لما فيه من التسجيلات المشار إليها بطريق الإستباط والإستنتاج وفق رأيه الشخصى ورؤيته الخاصة، وكل منهما حر فى عقيدته وآرائه، بيد أن المحكمة — وكما هو مقرر — إنما تعتمد فى قضائها على رأيها الشخصى وإستنتاجها الخاص، ولا يجوز لها بحال أن تتدخل فى عقيدتها وإطمئنانها رأياً آخر لسواها.

لأن القضاء الجنائى مقام أساساً على مبدأ إقتناع القاضى بالأدلة المطروحة عليه أو عدم إقتناعه بها بعد أن يمحصها بنفسه ويستعرضها بشخصه ويكون عقيدته فيها بناءً على ما يرتاح إليه وجدانه ويطمئن إليه ضميره . ولكل شاهد أن يدلى بشهادته وآرائه كيفما شاء ولكن المحكمة لا تنقيد بها بل عليها أن تفصح فى حكمها عن أنها أخذت بوجهة نظره وإطمأنت إليها ووثقت بها .

ويقتضى ذلك بطبيعة الحال أن تستعرض المحكمة العناصر التى بنى الشاهد عقيدته عليها وإنتهى فيها إلى رأيه حتى تستطيع المحكمة أن تفتنع بها أو تطرح تلك العناصر إذا لم تطمئن إليها.

وهو ما كان يتعين معه على المحكمة أن تسوق فى حكمها نص العبارات والأحاديث التى دارت بين المتهم الثانى والطاعة حتى يمكن التأكد من أن الشاهد وهو خبير الأصوات أو النيابة العامة وهى سلطة التحقيق قد أصابت فى إستنتاجها وحالفها التوفيق فى إستباطها من عدمه . وهو أمر يستحيل عليها بداهة إذا لم تعرض لذات العبارات المتبادلة بين المتحدثين والمسجلة أحاديثهم ولم ترصدها فى حكمها وكذلك حتى تستطيع محكمة النقض أن تقوم بدورها فى مراقبة ذلك الإستنتاج والإستباط الذى أوردت المحكمة نتيجته فحسب بمدونات حكمها المطعون عليه.

فتلك النتائج التى أفصحت عنها المحكمة سواء فى شأن التسجيلات المرئية أو المسموعة التى قامت بها سلطة التحقيق أو المحكمة ذاتها أو خبير الأصوات فى حاجة ماسة لبيان مقدماتها وهى نصوص تلك الأحاديث والتسجيلات لكى تباشر محكمة النقض مهام وظيفتها فى مراقبة سلامة إستدلال المحكمة وصواب منطقها القضائى وهو ما قصرت المحكمة فى بيانه ولهذا كان حكمها معيباً فوق قصوره وفساد إستدلالها بالخطأ فى الإسناد ومخالفة الثابت بالأوراق.

ولما هو مقرر كذلك من أن القانون أوجب فى كل حكم صادر بالإدانة ضرورة إشماله على مؤدى ومضمون كل دليل من أدلة الثبوت وعلى نحو مفصل وواضح بحيث لا يشوبه الإجمال أو

التعميم والتجهيل وذلك حتى تستطيع محكمة النقض مباشرة سلطتها في مراقبة صحة تطبيق القانون.

وهو ما يستحيل عليها القيام به إذا ما أوردت بحكمها النتائج منفصلة على مقدماتها وأسبابها ولأن الحكم ليس في حقيقته إلاً محصلة لمقدمات خلصت منها المحكمة إلى نتائج معينة ولهذا لا يكفي قولها أن النيابة العامة أو خبير الأصوات قاما بالإجراءات سالفة الذكر وأنهما خلصا إلى نتائج معينة أهمها أن الطاعنة طلبت وأخذت المبلغ المضبوط بمسكنها على سبيل الرشوة، بل ينبغي قبل ذلك أن تبين المحكمة كيف إستخلصت تلك المصادر هذه النتائج حتى يمكن مراقبة صحة إستدلالها وسلامته من الفساد أو التعسف بمعرفة محكمة النقض صاحبة الولاية والإختصاص في مراقبة صحة تطبيق القانون على الأحكام.

والقول بغير ذلك يخرج عن الضوابط السديدة المطبقة في هذا الصدد ويجعل الحكم أقرب إلى التحكم والإستبداد يزين عليه التعسف والفساد المبطل وهو ما تردى فيه الحكم المطعون عليه ولهذا كان معيباً واجباً نقضه والإحالة.

وقضت محكمة النقض بأن :

" القاضى الجنائى يكون عقيدته فى الدعوى بناءً على رأيه الشخصى وإقتناعه الخاص وليس له أن يدخل فى إطمئنانه رأياً آخر لسواه"

● نقض ١٩٨٣/٣/١٧ - س ٣٤ - رقم ٧٩ - ص ٣٩٢

وقد تواتر قضاء محكمة النقض على أن القاضى الجنائى لا يتقيد برأى ولا بحكم قاضى جنائى آخر إحتراما وتحقيقا لواجبه فى الحكم على حقيقة الواقع الفعلى على مقتضى العقيدة التى تتكون لديه هو مهما تناقضت مع رأى أو حكم سواه . فهو يقضى صادرا فى قضائه عن عقيدة يحصلها هو مستقلا فى تحصيلها بنفسه لا يشاركه فيها غيره ومهما تناقضت مع أى حكم آخر لسواه.

● نقض ١٩٨٢/٥/٩ - س ٣٣ - ١٦٣ - ٥٦١

● نقض ١٩٨٤/٤/١٠ - س ٣٥ - ٨٨ - ٤٠٤

● نقض ١٩٨٤/٥/٨ - س ٣٥ - ١٠٨ - ٤٩١

● نقض ١٩٦٢/١٠/٢٣ - س ١٣ - ١٦٦ - ٦٧٢

● نقض ١٩٦١/١١/٧ - س ١٢ - ١٧٧ - ٨٨٨

● نقض ١٩٦٦/٣/٧ - س ١٧ - ٤٥ - ٢٣٣

وأن القانون أوجب على كل حكم صادر بالإدانة ضرورة إشماله على بيان مفصل وواضح لكل دليل من أدلة الثبوت لا يشوبه إجمال أو غموض أو إجمال وتعميم حتى تستطيع محكمة النقض ممارسة سلطتها فى مراقبة صحة تطبيق القانون وسلامة المأخذ.

● نقض ١٩٩٠/١٢/١٧ س ٤١ — ٢٠٠ — ١١٠٩ — طعن ١٧٨٤٦ / ٥٩ ق

● نقض ٧٩/٦/٤ س ٣٠ — ١٣١ — ٦١٨

وأن تسبب الأحكام من أعظم الضمانات التي فرضها القانون على القضاء إذ هو مظهر قيامهم بما عليهم من واجب تدقيق البحث وإمعان النظر للتعرف على الحقيقة التي يعلنونها فيما يفصلون فيه من الأقضية — وبه وحده يسلّمون من مظنة التحكم والإستبداد وبه يرفعون كذلك ما قد يرين على الأذهان من الشكوك فيدعون الجميع إلى عدلهم مطمئنين — ولا تنفع الأسباب إذا كانت عبارتها مجملة لا تنفع أحداً ولا تجد محكمة النقض فيها مجالاً لتبيين صحة الحكم من فساده.

● نقض ١٩٢٩/٢/٢١ — مج القواعد القانونية — عمر — ج ١ — ١٧٠ — ١٧٨

وأن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على أسس صحيحة لها مصدرها من عيون الأوراق — فإذا صدر الحكم بناءً على قول لا أصل له بتلك الأوراق كان الحكم باطلاً لإبتثائه على أساس فاسد.

● نقض ١٩٨٥/٥/١٦ س ٣٦ — ١٢٠ — ٦٧٧ — طعن ٢٧٤٣ / ٥٤ ق

يضاف إلى ما تقدم أن الحوارات والأحاديث المقول بأنها تمت بين الطاعنة والمتهم الثاني والتي تم تسجيلها — لا تكشف بوضوح عن أن فكرة الإرتشاء قد إستقرت في نفسها وضميرها والأفكار مهما كان شأنها لا تدخل في دائرة التأثيم والعقاب وقد عبر الشارع عن ذلك بقوله في المادة ٤٥ عقوبات بأنه لا يُعد جريمة أو شروعاً مجرد العزم على إرتكابها أو حتى ما يُتخذ من أعمال تحضيرية لذلك — فما يرد على الذهن من أفكار ولو كانت تشكل جرائم لا يمكن معها القول بأن هناك جريمة وقعت بالفعل.

ولا يوجد في التسجيلات على بطلانها ! — أي عبارات تُنبئ عن أن الطاعنة قد إستقرت لديها فكرة الجريمة الإستقرار التام والنهائي والمصمم عليه من جانبها، بل تدل بوضوح أنها رفضت تلك الفكرة وأبعدتها عن نفسها كليةً.

ولم تضع محكمة الموضوع في اعتبارها القرائن التي تنفي الجريمة المذكورة في جانب الطاعنة، واستخلصت الأدلة الدالة على ثبوتها ضدها من عناصر لا تنتج هذا الإستخلاص ولا تؤدي إليه في منطق سائغ وإستدلال مقبول، ولهذا شاب إستدلالها الفساد والتعسف الواضح — هذا ولم تكن هذه — الأدلة غائبة عن دفاع الطاعنة بل تمسك بها في دفاعه أمام محكمة الموضوع ولكنها أصمت آذانها عن سماعها وأغمضت عينيها عن رؤيتها وبحثها وتمحيصها ولهذا أغفلت الرد عليها وهو ما يصم حكمها المطعون فيه فوق فساد إستدلاله بالإخلال بحقوق بحقوق الدفاع ما يعيبه ويستوجب نقضه والإعادة .

خامسا : قصور آخر فى التسبب وإخلال بحق الدفاع.

فقد تمسك الدفاع عن الطاعنة فى مرافعته أمام محكمة الموضوع بأن المتهم الثانى أسامه زيدان كان يعمل لحسابه منفرداً وقد زج باسم الطاعنة منتهزاً علاقته الحميمة بها والصداقة التى تجمعها للإستعانة به فى وسائله الإحتيالية وأساليب الغش والخداع للإيقاع بضحاياه وسلب أموالهم بطريق النصب والإحتيال وذلك بطلب المبالغ الضخمة منهم بدعوى أنه سيدفعها لها على سبيل الرشوة لإنجاز أعمالهم المتعثرة لدى شركة توزيع الكهرباء التى تعمل بها فى الوقت الذى طلبها لحسابه الخاص وليستولى عليها لنفسه .

وقد أحكم هذه الوسائل وأدارها بمهارة فائقة ووظف كل ماله من معلومات عن الطاعنة ووظيفتها توصلها للإستيلاء على ذلك المبلغ الكبير الذى إدعى أنه سيدفعه لها ولهذا تظاهر بقدر كبير من الجراءة والثبات عند إقناع المجنى عليهم بأوهامه — واحتاط بالإعداد للإفلات من العقاب حال افتضاح أمره وكشف فعلته وذلك بتقصص دور الوسيط بالنسبة للطاعنة وأنه يقبض ذلك المبلغ لحسابها حتى يتمتع بالإعفاء من المسؤولية عند إتهامه بالتوسط فى الرشوة أو ارتكاب جريمة النصب عندما يكشف أمره — مستغلاً فى ذلك ثقته فيه واطمئنائها إليه — وقد نفذ مخططه بكل دقة للإفلات من جرائمه فور ضبطه متلبساً بها ومعه المبلغ الذى حصل عليه نصباً واحتيالاً — وهنا برز مظهراً الرغبة فى إرشاده عن الطاعنة بدعوى أنها على إستعداد لاستقباله فى منزلها لاستلام المبلغ المذكور إرضاءً للضباط القائمين بالضبط والذين ألحوا عليه فى ذلك على وعد بإعفائه من المسؤولية إذا ما إستطاع الإيقاع بالطاعنة وضبطها ووجد الفرصة سانحة أمامه فعلاقته بها تسمح له بالتردد على مسكنها وهو الصديق الصدوق الذى يرفض له طلب ولا يعصى له أمر .

ومع ذلك فقد اعتذرت الطاعنة عن مقابلته، وطلبت منه عدم التوجه لمسكنها لإصابتها فى قدمها، لكنه ألح فى طلبه وأصر عليه وأوضح المتهم الثانى ذلك فى أقواله ص ١٣٨ حيث قال إن الطاعنة كانت تريد تأجيل الموعد المحدد معها إلا أنني ألححت عليها لتقابلنى (ص ١٧٢) وهذا الإلحاح ومن ورائه سلطة الضبط التى تلوح بوعدها بإعفائه من العقاب إذ ما إستطاع دخول منزلها ووضع النقود بداخله هو من قبيل الإكراه ولاشك لأن الوعد كالوعيد و كليهما قرين الإكراه والتهديد، فضلاً عما ينطوى عليه من معنى التحريض على ارتكاب الجريمة بحيث يدفع ضحيته (الطاعنة) دفعاً إليها وقد ظهر ذلك جلياً من إقراره هو نفسه بأنه رفض إرجاع الأمانة، وذلك بداهة لكى لايسد على نفسه طريق الإفلات من العقاب والإعفاء من المسؤولية بعد أن ضبط متلبساً بتقاضى مبلغ سوف يعاقب عنه على الأقل بعقوبة النصب — ومن ثم دخل فى اتفاق شائن مع سلطة الضبط التى لفتته السيناريو المطلوب . وخلص الدفاع من ذلك إلى أن المتهم الثانى ومن ورائه سلطات الضبط عملت على خلق فكرة الجريمة فى ذهن الطاعنة، بينما يضمن

المتهم الثانى التغيرير بها بشتى السبل حتى يستقيم له مآربه مستغلا العلاقة الحميمة التى تربطه بالطاعنة والواضحة جدا من خلال عبارات ناطقة — وهى علاقة تجعله مطمئنا إلى أنها لن تطرد صديقها من منزلها فى ظل الظروف والملابسات المحيطة بها وبالواقعة ذاتها يضاف إلى ما تقدم أن وصف اللقافة التى احتوت مبلغ الرشوة الذى ضبط بحالته على المنضدة بسكن الطاعنة يقطع باستحالة رؤية أو تبين ما بداخلها بالعين المجردة إذ كانت عبارة عن مطروف من الورق الأصفر اللون ثم وضع المطروف فى حقيبة من البلاستيك اللبني اللون ثم أغلقت تلك الحقيبة بدورها بشريط لاصق شفاف — وظلت اللقافة مغلقة على هذا النحو إلى أن أثبتت المحقق ضبطها وقصها بمعرفته (ص ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٣٥ بالتحقيقات) .

ومن الملاحظ فى هذا الصدد أن المتهم الثانى لم يقص تلك اللقافة أمام المتهمة الأولى (الطاعنة) ولم يسلمها محتوياتها حسبما أتبع فى ضبط المتهم المذكور أو أكد الشاهد الأول أنه سلمه المبلغ وقام بعده أمامه وكرر ذلك المضمون بأنه عد الرزم (ص ٢٦٠ ، ٢١٧) .

وقد طلبت الطاعنة من القائم بضبطها وذلك ثابت بالتسجيل — رفع مضاهات البصمات التى على اللقافة البلاستيك ببصماتها وذلك لتأكيد أنها لم تلمس هذا الكيس أو هذه اللقافة ولكنه رفض إجابتها لطلبها المنطقى العادل، وكذلك فعلت النيابة، رغم سهولة التحفظ على ذلك الغلاف ومن ثم إستحال بعد ذلك تحقيق هذا الدفاع وتم وأده إلى الأبد.

وأوضح الدفاع كذلك فى دفاعه أن اللقافة المحتوية على ذلك المبلغ ضبطت بحالتها على المنضدة بمكان إستضافة المتهم الثانى بصالة مسكن الطاعنة أى أنها لم تنقل من حيث وضعها المتهم الثانى إلى دولاب أو مكتب أسفل أية قطعة من قطع الأثاث بذات الصالة مثلاً مما يمكن معه القول بأن يدها إنسبطت عليها ودخلت فى حيازتها وخضعت لسلطانها . وخلص الدفاع من ذلك إلى إنعدام العلم وإنعدام القصد الجنائى بالتالى لدى الطاعنة وعدم حيازتها لذلك المبلغ وعدم علمها بأمر تلك اللقافة ولهذا أوضحت عند سؤالها عنها لدى دخول القوة — أنها لاتعلم من أمرها شيئاً بقولها "دى مش بتاعتى والله ما أعرف دى إيه .." (ص ٤٣٥) وأضافت أنها تخص المتهم الثانى وأنها لم تشاهد تركه لللقافة حيث كان وراءها عندما همت بفتح الباب .

ولم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع وأقامت قضاءها بإدانة الطاعنة على سند من القول بأنه تم ضبطها بمسكنها بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٢ حيث تم ضبط الواقعة بمعرفة النيابة العامة لدى إستلامها مبلغ الرشوة من المتهم الثانى وهذا الإستلام المدعى به لاسند له بالأوراق بل تخالف الثابت بها — لأنها لم تسيطر على اللقافة البلاستيك الذى كان المبلغ بداخلها سيطرة كاملة ولم تبسط عليها سلطانها بحيث يمكن القول بأنها قبلت وحازت تلك اللقافة، أية ذلك أنها وجدت بمكانها على المنضدة والمتهم الثانى لم يزل يشغلها لم يغادر وثابت ذلك بمشاهدة المحكمة ذاتها للشريط وكما أثبتت ص ١٥ بمحاضر جلساتها، فلا هى نقلتها إلى مكان آخر أو فتحتها أوخبأتها أو إتخذت أى

تصرف حتى يمكن معه القطع والجزم والقطع بأنها قبلت المبلغ وتقاضته ووضعت يدها عليه على سبيل التملك بحيث تستطيع التصرف فيه بكافة التصرفات المادية القابل لها.

ولم تدل المحكمة كذلك على ثبوت علم الطاعنة بمحتويات اللقافة المذكورة وبأنها كانت تضم مبلغ الرشوة، وهذا العلم ركن جوهرى يتعين ثبوته فى جانبها على وجه الجزم والقطع واليقين، وهو ما لم يثبت بدليل ما، خاصة وأن اللقافة كانت محكمة الغلق وغير شفافة وبلون قائم لايسمح برؤية ما بداخلها — وتكون المحكمة بذلك وقد افترضت ثبوت حيازة الطاعنة لللقافة المحتوية للمبلغ من مجرد وجودها على منضدة داخل مسكنها، مع أن ذلك لا يوفر ذلك العلم إلا من قبيل الافتراض وحده وعلى تقدير بأن ركن العلم يتوافر من مجرد ثبوت الحيازة المادية والوجود داخل المسكن بناءً على قرينه قانونية — فى حين أن تلك القرينة لا وجود لها ولم ينص عليها القانون وطالما أن جريمة أخذ الرشوة وتقاضيها عمديه فمن اللازم والمتعين أن يكون ثبوت ركن القصد الجنائى فى جانب الطاعنة فعلياً وواقعياً و قطعياً وجازماً ولايصح أن يقام على مجرد الظن والافتراض وكان يتعين على محكمة الموضوع وقد تمسكت الطاعنة بعدم علمها بمحويات اللقافة وبأنها تحوى مبلغ الرشوة أن تقيم الدليل على ذلك العلم ويتوافر القصد الجنائى لديها بأسباب سائغة ومقبولة لأنه دفع جوهرى يمكن أن يتغير به لو صح وجه الرأى فى الدعوى .

وقد قضت محكمة النقض فى العديد من أحكامها بأن القصد الجنائى . وقوامه العلم .

لا يفترض، كما قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية إفتراضه، فقالت محكمة

النقض : " الأصل أن القصد الجنائى من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعلياً"

• نقض ١٩٧٠/٤/١٣ — س ٢١ — ١٤٠ — ٥٨٦

وقضت بأنه :

القصد الجنائى فى جريمة إحراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجانى بأن ما يحرزه من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانوناً . الإستناد إلى مجرد ضبط المخدر مع المتهم فيه إنشاء لقرينة قانونية مبناها إفتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته وهو مالا يمكن إقراره قانوناً ما دام القصد الجنائى من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعلياً لا إفتراضياً"

• نقض ١٩٧٢/١٠/١٥ — س ٢٣ — ٢٣٦ — ١٠٥٨

وقضت بأنه :

" الأصل أن القصد الجنائى من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعلياً" .

• نقض ١٩٩٤/١١/١٥ — الطعن رقم ٢٧٣٥٤ لسنة ٥٩ ق — س ٤٥ — ١٥٧ — ١٠٠١

وقضت بأنه :

" القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية، بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره من المواد المخدرة المحظور إحرازها قانوناً . القول بغير ذلك معناه إنشاء قرينة قانونية مبناها إفتراض العلم وهو مالا يمكن إقراره قانوناً فيجب أن يكون ثبوت القصد الجنائي فعلياً لا إفتراضياً"

- نقض ١٩٩٣/٢/١ - الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٦١ ق - س ٤٤ - ١٧ - ١٦٠

وقضت بأنه :

"الدفع بعدم العلم يوجب على المحكمة أن تورد في حكمها ما يثبت توافره فعلياً لا إفتراضياً و أن القول بغير ذلك فيه إنشاء لقرينة قانونية لا سند لها من القانون - مبناها إفتراض العلم وهو ما لا يمكن إقراره قانوناً ما دام القصد الجنائي من أركان الجريمة و يجب أن يكون ثبوته فعلياً لا إفتراضياً".

- نقض ١٩٩١/٢/١٩ - س ٤٢ - ٥١ - ٣٧٩
- نقض ١٩٦٢/١٠/٢٩ - س ١٣ - ١٦٧ - ٦٧٧
- نقض ١٩٦٧/٥/٢٢ - س ١٨ - ١٣٦ - ٦٩٩

بل وقضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية القرائن القانونية التي إفترضت العلم في النصوص التشريعية ذاتها، فقضت بعدم دستورية ما ورد بالمادة / ١٢١ من قانون الجمارك من " إفتراض علم" الحائز لبضائع أجنبية بتهريبها إذا لم يقدم المستندات الدالة على سداد الضريبة الجمركية، وأن الأصل أن تتحقق المحكمة بنفسها وعلى ضوء تقديرها للأدلة من علم المتهم بحقيقة الأمر في شأن كل واقعة تقوم عليها الجريمة وأن يكون هذا العلم يقيناً فعلياً لا ظنياً أو إفتراضياً (المحكمة الدستورية العليا - جلسة ١٩٩٢/٢/٢، الدعوى رقم ١٣ لسنة ١٢ ق دستورية عليا - منشور بالجريدة الرسمية - العدد ٨/ - في ١٩٩٢/٢/٢٠) - كما قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة / ١ من المادة / ٨٢ من القانون ١٩٧٧/٤٩ في شأن تأجير وبيع الأماكن فيما تضمنته من إفتراض علم المؤجر بالعقد السابق الصادر للمكان من نائبه أو من أحد شركائه أو نائبيهم، وأنه من ثم لا يجوز للعقاب (عن كتابة أكثر من عقد) بمقتضى المادتين ٨٢، ٨٤ من قانون الإجراءات ١٩٧٧/٤٩ " إفتراض علم" المؤجر بالعقد السابق المحرر من غيره من خلال قرينة قانونية ينشئها المشرع إعتسافاً، وأنه يتعين أن يكون العلم علماً فعلياً يقينياً، لا ظنياً ولا إفتراضياً (المحكمة الدستورية العليا - جلسة ١٩٩٨/١/٣ - في الدعوى رقم / ٢٩ لسنة ١٨ ق دستورية عليا) - كما قضت المحكمة الدستورية العليا - جلسة ١٩٩٥/٥/٢٠ في الدعوى رقم / ٣١ لسنة ١٦ ق دستورية عليا،

قضت بعدم دستورية نص الفقرة / ٢ من البند / ١ من المادة / ٢ من قانون قمع الغش و التدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٩١ فيما تضمنته من إفتراض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو الباعة الجائلين، و ذلك على سند أنه يتعين أن يكون العلم علماً فعلياً يقينياً، لا ظنياً و لا إفتراضياً. (حكم المحكمة الدستورية العليا – جلسة ١٩٩٥/٥/٢٠ – فى الدعوى ١٦/٣١ ق دستورية عليا)

ولا محل للقول فى هذا الصدد بأن المحكمة ليست ملزمة بالرد على الدفع المذكور بأسباب مستقلة وأن القصد الجنائى يمكن إستخلاصه من خلال الأدلة التى ساقتها المحكمة فى حكمها والتى إعتمدت عليها فى قضائها بالإدانة – لأنه متى تمسكت الطاعنة بهذا الدفع وأوردت الأدلة على صحته وسافت القرائن الدالة على جديته وسلامته فقد أضحى من اللازم على المحكمة أن تتصدى لتلك الأدلة والتمحيص والبحث والرد عليها برد سائق ومقبول وهو ما قصرت المحكمة فى بيانه ولهذا كان حكمها معيبا واجب النقض إذ نبئ ذلك عن أنه لم تحط بدفاع الطاعنة ولم تلم به الإلمام الشامل وتخلت بذلك عن واجبها فى تحقيق البحث للتعرف على وجه الحقيقة .

وعرضت المحكمة للدفع بإكراه المتهم الثانى على الإعتراف ضد الطاعنة بطريق الوعد الذى وعد به بإعفائه من العقاب إذا ما صدر منه هذا الإعتراف ضدها، وأطرحته بقولها إنه لم يدع ثمة إكراه وقع عليه ولهذا فقد جاء إعترافه سليما خاليا مما يشوبه وعن طواعية واختيار . وهو استدلال معيب لأنه من غير المقبول أن يتمسك المتهم الثانى بهذا الدفع وهو طوق النجاة الذى تعلق به ووجده سبيلاً لإعفائه من العقاب من الجريمة التى قارفها والثابتة فى حقه، حتى ولو كان ما يبيده ويتنزع به غير صحيح وبالتالي فلم يكن من المتصور عقلاً أو منطقاً أن يستيقظ ضميره فجأة ويدفع بهذا الدفع وهو الذى بدأ مخططه منذ اللحظة الأولى ليظفر بقيمته من المال الحرام ونسج فى سبيل ذلك خيوطه وشبাকে بالطرق الإحتيالية التى قام بها مستغلاً علاقته الحميمة بالطاعنة ليتخذها وسيلة لتحقيق أغراضه الشريرة فى الحصول على أموال ضحاياها بعد الإحتيال عليهم – كما أن المحكمة لم تقدر الظروف الدقيقة التى مرت به فور ضبطه متلبساً والمبلغ حصيلة المنصب الذى مارسه بين يديه واللحظات الحاسمة التى واجهها وهو فى هذا الموقف البالغ الخطورة على نفسه بعد أن أصبح مهدداً بعقوبة السجن، ولا فكاك له منها إلا بهذا الإعتراف الكاذب ضد الطاعنة والذى إندفع إليه دفعاً إلتماساً للنجاة من هلاك محقق يهدده ويكاد يقضى عليه وعلى مستقبله وحرية، ولهذا كان ذلك الإعتراف الصادر منه ضد الطاعنة والذى لايطابق حقيقةً أو واقعاً والذى لم يصدر إلا بناءً على إرادة سقيمة مريضة يتهددها الإخطار وتحيط بها من كل جانب مما لايمكن معه القول بأن إعترافه كان عن إرادة حرة ومختارة كما ذهبت إلى ذلك المحكمة فى حكمها على نحو ما سبق بيانه، ولهذا كان ردها فوق قصوره مشوباً بالفساد فى الإستدلال بما يبطل الحكم بأكمله لاستنادها فى قضائها إلى دليل باطل ولما بين الأدلة

جميعها من تساند كما سلف القول وهو مايستوجب نقضه والإحالة، ولأن الدفع ببطلان الإقراراف للإكراه يمكن أن يبدى المتهم أو من غيره ممن إعتترف عليهم، ولم تعرض المحكمة كذلك لدفاع الطاعن بأن المتهم الثانى كان مدفوعاً على إقرارفه بتحريض من رجال السلطة العامة لتأييد تحرياتهم غير الجدية وتدعيمها وهذا التحريض فى حد ذاته إجراء غير مشروع إذ لايتفق مع واجباتهم الوظيفية والتي تقوم أساساً على مراعاة الحقوق الشخصية والحريات الفردية وحسن تطبيق القانون ولهذا فإن الإجراءات المبينه على أعمال غيرمشروعة تعتبر باطلة ولا أثر لها .

وغنى عن البيان أن نص المادة /٣٠٢ أ ج يقيم للطاعنة حقاً فى النعى على اعتراف المتهم الثانى بالبطلان، طالما يراد الأخذ به حجة عليها — فقد نصت المادة /٣٠٢ أ ج على أنه : " يحكم القاضى فى الدعوى حسب العقيدة التى تكونت لديه بكامل حريته، ومع ذلك لايجوز له أن يبنى حكمه على أى دليل لم يطرح أمامه فى الجلسة، وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود وتحت وطأة الاكراه أو التهديد به يهدر ولا يعول عليه" .

فهذا النص وضع واجبا على عاتق القاضى مباشرة ألا يعول فى قضائه على قول لمتهم أو شاهد صادر تحت وطأة اكراه أو تهديد أو وعيد، والوعد كالوعيد، وأعطى لكل متهم الحق فى أن يدفع ببطلان وبدعم التعويل على أقوال أى شاهد وعلى أقوال أى متهم سواء طالما قد عابها عيب من هذه العيوب .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثيرة الاكراه هو دفع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمناقشة والتفنيد لتبين مدى صحته ولا يعصم الحكم قول المحكمة أنها تطمئن الى أقوال الشاهد ما دامت أنها لم تقل كلمتها فيما أثاره الدفاع من أن تلك الأقوال انما أدلت بها نتيجة الاكراه الذى وقع عليها — وأنه لا يكفى لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا متى كان وليد اجراء غير مشروع" .

- نقض ١٩٧٢/٦/١١ — س ٢٣ — ٢٠٣ — ٩٠٦
- نقض ١٩٧٥/٥/١٢ — س ٢٦ — ٩٨ — ٤٢٣
- نقض ١٩٦٨/١١/١٨ — س ١٩ — ١٩٦ — ٩٧٤

وقضت محكمة النقض بأنه : " من المقرر أن الدفع ببطلان الأقراراف هو دفع جوهرى على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا سائعا يستوى فى ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى وقع عليه الأكرراه أو يكون قد وقع على غيره من المتهمين مادام الحكم قد عول فى قضائه بالأدانة على هذا الأقراراف وأن الأقراراف الذى يعتد به يجب أن يكون اختياريا ولا يعتبر كذلك — ولو

كان صادقا — اذا حصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه".

• نقض ١٩٧٣/١١/١٣ — س ٢٤ — ٢٠٨ — ٩٩٩

• نقض ١٩٧٥/١١/٢٣ — س ٢٦ — ١٦٠ — ٦٢٦

• نقض ٢٠٠٢/٢/٦ — الطعن ٧١/٢٠٣٠٠ ق

ولما هو مقرر أن مهمة رجال السلطة العامة الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها ولهذا فكل إجراء يقوم به رجالها في هذا السبيل يعد صحيحا طالما أنهم لم يتدخلوا في خلق الجريمة بطريق الغش والخداع أو التحريض على مقارفتها. هذا إلى أن إصرار المتهم الثاني على زيارة الطاعنة في مسكنها ورفضه طلبها عدم حضوره والحاحه وتصميمه على زيارتها — كل ذلك لا يستدل منه إلا أنه أراد الإيقاع بها حالا ومباشرة فور ضبطه ليتخلص من وزر التهمة التي أحاطت به إحاطة تامه بعد ضبطه متلبسا بجريمته الشائنة ويكون بذلك قد أفلح بدس اللفافة على الطاعنة بوضعها على منضدة بصاله مسكنها فور دخوله وهو في حالة رعب واضطراب — وقد أسرع القائمون بالضبط باقتحام الشقة في لحظات معدودة دون أن يصدر من الطاعنة ثمة قول أو تصرف يدل على أنها قبلت المبلغ المذكور وحازته وهي على علم بمحتوى اللفافة التي إحتوته ودون أن يظهر منها ما يدل عليه — ومن هذا يتبين أن المحكمة لم تقسط دفاع الطاعنة السالف الذكر حقه في التحيص والبحث والرد، مع أنه دفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى في الدعوى وتشير كل الدلائل والقرائن والظروف والملابسات التي أحاطت بالواقعة على صحته وجديته وهو ما عاب الحكم المطعون فيه بما استوجب نقضه .

وقضت محكمة النقض بأنه :

" من المقرر ان الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا سائعا يستوى في ذلك ان يكون المتهم المقر هو الذى وقع عليه الاكراه او يكون قد وقع على غيره من المتهمين مادام الحكم قد عول فى قضائه بالادانته على هذا الاعتراف، وان الاعتراف الذى يعتد به يجب ان يكون اختياريا ولايعتبر كذلك — ولو كان صادقا — اذا حصل تحت تأثير الاكراه او التهديد او الخوف الناشئين عن امر غير مشروع كائنا ماكان قدر هذا التهديد او ذلك الاكراه".

• نقض ١٩٧٣/١١/١٣ — س ٢٤ — ٢٠٨ — ٩٩٩

• قض ١٩٧٥/١١ /٢٣ — س ٢٦ — ١٦٠ — ٧٢٦

كما قضت بأنه :

"من المقرر ان الاعتراف لايعول عليه — ولو كان صادقا — متى كان وليد اكراه كائنا ماكان قدره"

- نقض ٢٣/٢/١٩٨٣ — س ٣٤ — ٥٣ — ٢٧٤
- نقض ١٦/٢/١٩٨٣ — س ٣٤ — ٤٦ — ٢٤٤

كما قضت بأن :

"الوعد او الاغراء يعد قرين الاكراه والتهديد لأن له تأثير على حرية المتهم فى الاختيار بين الانكار والاعتراف، ويؤدى الى حمله على الاعتقاد بأنه قد يجنى من وراء الاعتراف فائده او يتجنب ضررا."

- نقض ٢/٦/١٩٨٣ — س ٣٤ — ١٤٦ — ٧٣٠

وقضت بأنه :

"من المقرر ان الاعتراف الذى يعول عليه كدليل فى الاثبات يجب ان يكون اختياريا صادرا عن ارادة حرة فلا يصح التعويل على الاعتراف — ولو كان صادقا — متى كان وليد اكراه كائنا ماكان قدره. ولما كان الوعد او الاغراء يعد قرين الاكراه او التهديد لأن له تأثير فى حرية المتهم فى الاختيار بين الانكار والاعتراف ويؤدى الى الاعتقاد بأنه قد يجنى من وراء الاعتراف فائده او يتجنب ضررا."

- نقض ٢٥/١٢/١٩٧٢ — س ٢٣ — ٣٣٠ — ١٤٧٢
- نقض ١٥/١٠/١٩٧٢ — س ٢٣ — ٢٣٤ — ١٠٤٩

وقضت محكمة النقض بأنه :

"من المقرر أن الدفع ببطلان الإقرار هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه رداً سائغاً يستوى في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى وقع عليه الإكراه أو يكون قد وقع على غيره من المتهمين مادام الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على هذا الإقرار . وأن الإقرار الذى يعت به يجب أن يكون إختياريا صادراً عن إرادة حرة فلا يصح التعويل على الإقرار — ولو كان صادقا — متى كان وليد إكراه أو تهديد كائنا ماكان قدره وكان الوعد أو الإغراء يعد قرين الإكراه والتهديد لأنه له تأثير على حرية المتهم فى الإختيار بين الإنكار أو الإقرار ويؤدى إلى حمله على الإعتقاد بأنه قد يجنى من وراء الإقرار فائدة أو يتجنب ضرراً مما كان يتعين معه على المحكمة وقد دفع أمامها بأن إقرار الطاعن الثالث نتيجة إكراه مادی وأدبى تمثل فى إحتجازه أكثر من ثلاثة أيام قبل عرضه على سلطات التحقيق وتجنبيه الإتهام واعتباره شاهداً فى حالة إدلائه بالإقرار أن تتولى هى تحقيق هذا الدفاع وتبحث الصلة بين الإكراه وسببه وعلاقته بأقواله، فإن هى نكلت عن ذلك ولم تعرض البتة للصلة بين الوعد

وبين إقراره الذى عولت عليه وتقول كلمتها فيه فإن حكمها يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع فضلاً عن القصور بما يعيبه ويوجب نقضه من هذه الناحية أيضاً .

نقض ٢٠٠٢/٢/٦ - فى الطعن ٢٠٣٠٠ / ٧١ ق .

(دائرة المستشار رضوان عبد العليم نائب رئيس المحكمة)

وقضت محكمة النقض بأنه :

" من المقرر عملاً بمفهوم المادة ٤٢ من الدستور والفقرة الأخيرة من المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن الإقرار الذى يعول عليه يتحتم أن يكون إختيارياً وهو لايعتبر كذلك — ولو كان صادقاً — إذا صدر تحت وطأة الإكراه أو التهديد كائناً ماكان قدره، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الإقرار لصدوره تحت تأثير الإكراه هو دفاع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه، وكان الأصل أنه على المحكمة إن هي رأت التعويل على الدليل المستمد من الإقرار أن تبحث الصلة بينه وبين الإكراه المقول بحصوله وأن تنفي هذا الإكراه فى دليل سائغ، وإذا كان ما أورده الحكم فى السياق المتقدم رداً على دفع الطاعنين ببطلان إقرار كل منهما بتحقيقات النيابة العامة ليس من شأنه إهدار ما تمسك به من بطلانه لصدوره وليد إكراه مادي ومعنوي، ذلك بأن ما أورده لا يواجه دفعهما إذ هو لاينصرف إلى نفي حصول الإكراه المقول به وإنما للتدليل على صدق إقراراتهما واتساقها مع باقى الأدلة التى أقرتها المحكمة، ويمثل مصادرة لدفاعهما قبل أن ينحسم أمره، لأنه لايصح فى منطق العقل والبداهة أن يرد الحكم على الدفع ببطلان الإقرار الحاصل أمام جهة من جهات التحقيق لأنه كان وليد إكراه باطمئنانه إلى هذا الإقرار لحصوله أمام تلك الجهة ولعدم ذكر من نسب إليه الإقرار أمامها أنه كان مكرهاً عليه مادام أنه ينازع فى صحة ذلك الإقرار أمام تلك الجهة وأن سكوت الطاعنين عن الإفضاء بواقعة الإكراه فى أية مرحلة من مراحل التحقيق — كما ذهب الحكم — ليس من شأنه أن ينفي حتماً وقوع الإكراه فى أية صورة من صوره. لما كان ذلك وكان من المقرر أن صدق الإقرار المدفوع ببطلانه للإكراه لا يكفى سنداً لصحته ومن ثم التعويل عليه بل يتعين فوق ذلك أن يكون قد صدر عن إرادة حرة، وهو ما غفل الحكم عن التدليل عليه، فإنه يكون معيباً بالفساد فى الاستدلال ولا يغنى فى ذلك ما قام عليه من أدلة أخرى، إذ أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ماكانت تنتهى إليه لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة وذلك دون حاجة إلى بحث باقى ما يثيره الطاعنان.

• نقض ٢٠٠١/١٢/١٢ - الطعن ١٤٢٩٠ / ٧١ ق

ومن القواعد المقررة فى هذا الصدد أن الإعتراف بالنسبة لصاحبه — سيد الأدلة ولكنه دليل محوط بالريب والظنون يدعو لأول وهلة إلى الشك والإرتياب لأنه يخالف الطبيعه البشرية التى تتأى بنفسها وبالفطرة عن العقاب بما فيه من إيجاع وإيلام .

ومن هذا تواتر النظر الصحيح فقها وقضاءً على إشتراط ما يعزز الإعتراف ويسنده ويؤكد من أدلة حتى بات مستقراً أن الإعتراف وحده لا يكفى للإدانة. وأنه لامحيص فى تقييمه عن البحث ضمن عناصره عن الدافع الذى ألجأ المقر إليه ثم مراعاة التقيد من قيام الإنسجام بين هذا الإقرار وبين الأدلة وبين الأدلة الأخرى فى الدعوى بما يعنى أنه يتعين من وجود أدلة أخرى فى الدعوى تواكب الإعتراف وتؤيده حتى يؤخذ به صاحبه — أما بالنسبة للغير فهو لا يعدو أن يكون بالنسبة للغير محض شهادة حقيقة لم تتوفر لها شروط الشهادة الصحيحة الكاملة والمقبولة كدليل فى مقام الإسناد الجنائى .

ولهذا إستقر الفقه والقضاء على أن :

" الإعتراف له حجيته القاصرة على المتهم المعترف فإذا تطرق إلى غيره فإنه يكون فى موقف الشهادة على الغير لا الإعتراف — فإذا كان هذا الغير متهماً آخر فإن ما تضمنه من إعتراف بشأنه لا يعدو وأن يكون شهادة من متهم على متهم آخر — وبضحى وصفه بغير ذلك خاطئاً — أنه محض شهادة غير كاملة دون حلف يمين وتعد من قبيل الإستدلال يتعين تعزيزها بما لدى المحكمة من أدلة أخرى — خلصة وأن المتهم المعترف على غيره يكون عادة مدفوعاً بدوافع شخصية بعيدة عن الرغبة الخالصة فى خدمة الحقيقة ومساعدة العدالة".

شرح الإجراءات الجنائية للدكتور / محمود مصطفى ط ١٩٧٦ ص ١٤٧٤

وهذه هو واقع الحال فى الدعوى الماثلة إذ من الواضح كما قال الدفاع أن إعتراف المتهم الثانى ضد الأول سواء بالتحقيقات أو أثناء المحاكمة لم يكن بالصدق والأمانة لمساعدة العدالة وخدمة لإظهار الحقيقة — بل كان وسيلة لتهرب ذلك المتهم من عقوبة جريمة النصب الذى إرتكبها متوافرة الأركان وبعد أن إتضح كذبه وتم فضح إحتياله، خاصة أنه هو الذى إتصل وتقابل مع ضحيته وطلب وقدر وفرض وأخذ المبلغ على زعم أنه رشوة للطاعة، وهو الذى إنفرد بإقراره بتحديد ما يطلبه وهو الذى ضبط متلبساً بقبض المبلغ، ولم يكن أمامه من سبيل للنجاة من العقاب الذى يستحقه إلا الإفتراء على الطاعة وتلطيح سمعتها دون حق مستغلاً صداقتها وبأنها لن ترفض إستقباله فى مسكنها رغم إلحاحها عليه بعدم إستعدادها لإستقباله — ولكنه ألح وأصر للتخلص من جريرة وعقوبة ما إرتكبه من جرائم النصب والإحتيال وبعد ضبطه متلبساً بأفعاله الآثمة المجرمة ولم يبق إلا أن يدس لها مبلغ الرشوة فى مسكنها بوضعه فى غفلة منها على المنضدة التى وجد عليها ملفوفاً بلفه لا تبين ما بداخلها.

ولم تضع محكمة الموضوع كل هذه الظروف والملابسات فى نصب عينها عند تقديرها لدفاع الطاعنة ووزنه قبل الحكم فى الدعوى وردت عليه برد قاصر وغير سائغ بما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والإحالة.

وقضت محكمة النقض بأن :

" الدفع ببطلان الإعتراف هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه رداً سائغاً يستوى فى ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى وقع عليه الإكراه أو أن يكون قد وقع على غيره من المتهمين ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على هذا الإعتراف، وأن الإعتراف يجب أن يكون إختيارياً صادراً عن إرادة حرة فلا يصح التعويل على الإعتراف — ولو كان صادقاً — متى كان وليد الإكراه أو التهديد كائناً ما كان قدره — والوعد والإغراء يعد قرين الإكراه والتهديد لأن لكل منهما تأثيره على حرية المتهم فى الإختيار بين الإنكار والإعتراف ويؤدى إلى حمله على الإعتقاد بأنه يجنى من وراء الإعتراف فائدة ترجى أو تجنب ضرر مرتقب، وعلى المحكمة أن تعرض لهذا الدفع وتقول كلمتها فيه عند إطراره بأسباب سائغة وعليها أن تبين الصلة بين الوعد والإغراء فى إعتراف المتهم سواء على نفسه أو على غيره — وإلا كان حكمها معيباً لقصوره".

- نقض ١٩٨٣/٦/٢ — س ٣٤ — ١٤٦ — ٧٣٠ — طعن ٥٣/٩٥١ ق
- نقض ١٩٨٣/٢/٢٣ — س ٣٤ — ٥٣ — ٢٧٤ — طعن ٥٢/٦٤٥٣ ق
- نقض ٢٠٠٢/٢/٦ — الطعن ٢٠٣٠٠ / ٧١ ق

سادساً : قصور آخر فى التسبيب.

فقد تمسك الدفاع عن الطاعنة بعدم جدية التحريات التى بنى عليها الإذن الصادر من سلطة التحقيق بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٣ بتصوير وتسجيل الأحاديث واللقاءات التى تتم بين المتهمين الأولى والثانى وبين الشاهد الأول والمتعلقة بالواقعة محل بلاغه وهو طلب مبلغ الرشوة بواسطة الثانى لدفعها للأولى مقابل إتخاذ إجراءات توصل شبكة الكهرباء للمشروع السكنى لأعضاء الصندوق التأمينى التعاونى للمواطنين بالخارج الكائن بالمعصرة.

واستند الدفاع فى دفاعه بجلسة المحاكمة إلى أن التحريات المدعى بها والتى جمعت عن الطاعنة لا تحمل أى طابع جدى وجاءت فى جملتها مرسلة لاتعدو مجرد ترديد لبلاغ الشاهد الأول دون أن تصادف أرض الواقع بالنسبة للطاعنة ولم تتعمق فى حقيقة ما أسند إليها من إتهام وما إذا ما كان المتهم الثانى يعمل لحسابه للإستيلاء على ذلك المبلغ لنفسه أو لحسابها والقدر المخصص لحصته منه ولم تتوصل التحريات كذلك لمدى إختصاص الطاعنة بالعمل الذى من أجله قيل بأن مبلغ الرشوة مقدم لإنجازه ولا المعوقات التى تعترض سبيله علماً بأنه لم تكن هناك ثمة معوقات فى هذا الشأن تستدعى تقديم الرشوة لإنجازه ولو جددت التحريات لأدركت أن

الطاعة بعد ترقيتها لاتختص بهذه الأعمال وليست لها القدرة أو الصلاحية للبت فيها سواء منفردة أو مع غيرها .

ولو جدت التحريات المذكورة لتفطنت إلى أن المتهم الثانى يعمل لحسابه الشخصى ولتحقيق غرضه الخبيث ونيته الآثمة ليحصل على المبلغ المذكور لنفسه وأنه يستغل صلته بالمتهمة الأولى (الطاعة) أسوأ إستغلال ويسخرها خدمة لأغراضه الشريرة . ولهذا أقحم أسمها فى كل نشاطه المنحرف . واكتفت التحريات المزعومة بالقول بأن سمعة الطاعة ليست فوق مستوى الشبهات وأنها تستغل وظيفتها للحصول على منافع مادية ومبالغ نقدية بواسطة الغير دون أن تكون طرفاً مباشراً فى الحصول على مبالغ الرشوة للقيام بالإجراءات غير المشروعة لتوصيل التيار الكهربائى للشركات الخاصة والمواطنين وأن هناك وقائع أخرى مشابهة لما ورد ببلاغ الشاهد الأولى وهى إتهامات غير محددة يكتفها الغموض التام والإيهام المطلق فضلاً عن التعميم والإجمال يمكن إطلاقها ضد أى شخص مهما كان موقعه بريئاً من ثمة شبهة تمس السمعة أو تحط من الكرامة الوظيفية وهى لاتعدو فى جملتها مجرد شائعات أطلقها خصوم الطاعة ولحرصها الزائد على تطبيق التعليمات واللوائح وهو ما بدا من أقوال المبلغ ذاته والذى أوضح أنها نهزته بشدة عندما ألح لها باستعداده لدفع رسوم دراسة جديدة تقوم بها الشركة التى تعمل بها الطاعة عندما استشفت من حديثه شبهة الإنحراف عن طريق الأمانة والذمة الذى تلتزم به وتتخذ قاعدةً لتعاملها مع ذوى المصلحة من المواطنين .

كما لم تتوصل التحريات إلى معرفة الحقيقة الثابتة والدالة على أن الطاعة لاتختص بالعمل الذى قيل بأن مبلغ الرشوة مطلوب دفعه للقيام به — وذهبت كذلك إلى أن الهواتف المدرجة بمحضر التحرى للطاعة مع أنها لا تخصها إذ أن التليفون رقم ٥٧٦٠٣٦٥ يخص المستشار الهندسى أ بقطاعات الشئون الفنية وتوجد وصلة منه على التوازى لمكتب الطاعة، والتليفون الآخر الوارد بذلك المحضر يخص السيد / أشرف حسين بهاء الدين، وبذلك يكون وقد ثبت كذب التحريات المشار إليها كما أوضح الدفاع بأنها تتعارض مع ما ورد تقرير الرقابة الإدارية عن سمعة الطاعة قبل ترقيتها بوظيفة رئيس قطاع التخطيط والمتابعة بشركة توزيع الكهرباء وفق ماجاء بكتابها الموقع فى ٢٠٠١/٤/١٥ والذى قدمه الدفاع بما لا يستقيم معه القول بأن سمعتها ليست فوق مستوى الشبهات وأنها إعتادت تقاضى الرشاوى من المواطنين والشركات الخاصة لإنجاز أعمالهم ومد شبكات الكهرباء لمنشأتهم .

وعزز الدفاع دفاعه بالأفادات القاطعة والدالة على أن التليفونات الواردة بمحضر التحرى لاتخص الطاعة وإنما تخص عاملين آخرين بالشركة وهى عناصر جوهرية كان يتعين التوصل إليها بما يؤكد عدم جدية التحريات المذكورة، خاصة ولم يسبق أن قدمت ضده الطاعة أية شكاوى فى هذا الشأن تمس سمعتها أو تدل على إخلالها بواجبات عملها وحسن أدائه، والتفتت

محكمة الموضوع عن هذا الدفع وقضت برفضه إستناداً إلى ثقتها بالتحريات الواردة بمحضر التحرى المحرر بمعرفة هشام عبد الله أحمد عضو الرقابة الإدارية ورددت المحكمة ذات عناصر التحرى الواردة بالمحضر المذكور رغم أنها المنعى عليها بالقصور وعدم الجدية والتي ثبتت بالأدلة القاطعة كذبها وعدم مطابقتها للحقيقة والواقع خاصة ما أفصحت عنه هيئة الرقابة الإدارية ورددت المحكمة ذات عناصر التحرى الواردة بالمحضر المذكور رغم أنها المنعى عليها بالقصور وعدم الجدية والتي ثبتت بالأدلة القاطعة كذبها وعدم مطابقتها للحقيقة والواقع خاصة ما أفصحت عنه هيئة الرقابة الإدارية التى يتبعها القائم بالتحرى بأنها حسنة السمعة لايشوب سلوكها الوظيفى أية شائبة تمس كرامتها وتحط منها ولهذا وافقت على ترقيتها لوظيفة رئيس قطاع التخطيط عن جدارة وبحق ولكفاءتها وأمانتها فى عملها . ولم تضمن حكمها مبررات سائغة ومقبولة تبرر بها إطراح دفاع الطاعنة وعدم التعويل عليه، وهو ما يصم الحكم بالقصور المبطل فضلاً عن الفساد فى الإستدلال إذ لايجوز للمحكمة بحال أن تستند فى إثبات جدية التحريات إلى ما ورد بمحضر التحرى لأن عناصر التحريات الواردة بذلك المحضر هى بذاتها محل النعى بالقصور وعدم الجدية وهو ما ينطوى على مصادرة للمطلوب.

وبما هو مقرر بأن الدفع ببطلان الإذن بالتفتيش أو المراقبة الهاتفية لعدم جدية التحريات التى بنى عليها جوهري ويتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة، ولا يصلح لإطراحه العبارات القاصرة التى لايستطاع منها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم فى هذا الشأن كما أن على المحكمة أن تعرض للعناصر التى ساقها الدفاع للتدليل على عدم جدية التحريات بأسباب سائغة وإلا كان حكمها معيباً — كما لايجوز الإستناد فى إطراح الدفع المذكور بالإستناد وإلى ما جاء بمحضر التحرى طالما أن فحوى هذا المحضر هو المنعى عليه بالقصور ورماه الدفاع بعدم الجدية لما ينطوى عليه هذا الرد من مصادرة على المطلوب .

● نقض ١٩٨٠/٢/٤ — س ٣١ — ٣٧ — ١٨٢

● نقض ١٩٧٨/٤/٣ — س ٢٩ — ٦٦ — ٣٥٠ طعن ١٦٦٠ لسنة ٤٧ ق

وقضت محكمة النقض بتأييد حكم محكمة الموضوع ببطلان الإذن لعدم جدية التحريات لخلوها من بيان محل إقامة المتهم وعمله الذى يمارسه مع أنه تاجر أخشاب وبياصر نشاطه فى محل مرخص به وله بطاقة ضريبية، (نقض ١٩٧٨/٤/٣ — س ٢٩ — ٦٦ — ٣٥٠)، وقضت بصحة ما ذهبت إليه محكمة الموضوع التى أبطلت إذن التفتيش تأسيساً على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذى إستصدره لو كان قد جد فى تحريره عن المتهم لعرف حقيقة إسمه، كما قضت بذلك أيضاً على سند أن الضابط لو كان قد جد فى تحريره لتوصل إلى عنوان المتهم وسكنه، أما وقد جهله وخلا محضره من الإشارة إلى عمله وتحديد سنه لقصوره فى التحرى مما

يبطل الأمر الذى إستصدره ويهدر الدليل الذى كشف عنه تنفيذه" (نقض ١٩٧٧/١٢/٤ — س ٢٨ — ٢٠٦ — ١٠٠٨)

أيضاً :

- نقض ١٩٨٥/٤/٩ — س ٣٦ — ٩٥ — ٥٥٥
- نقض ١٩٧٨/٤/٣ — س ٢٩ — ٦٦ — ٣٥٠
- نقض ١٩٧٧/١١/٦ — س ٢٨ — ١٩٠ — ٩١٤ — طعن ٤٧/٦٤٠ ق
- نقض ٧٧/١٢/٤ — س ٢٨ — ٢٠٦ — ١٠٠٨
- نقض ٧٨/٤/٣ — س ٢٩ — ٦٦ — ٣٥٠
- نقض ٧٨/١١/٢٦ — س ٢٩ — ١٧٠ — ٨٣٠
- نقض ١٩٧٧/١١/٦ — س ٢٨ — ١٩٠ — ٢١٤
- نقض ١٩٦٨/٣/١٨ — س ١٩ — ٦١ — ٣٣١

و استقر قضاء النقض على أن :

" الدفع ببطلان الإذن بالتفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها جوهري ويتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة ولا يصلح لإطراحه العبارة القاصرة التى لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم فى هذا الشأن إذ لم تبد المحكمة رأيها فى عناصر التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش أو نقل كلمتها فى كفايتها لتسويغ إصداره من سلطة التحقيق مع إنها أقامت قضاءها بالإدانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن ومن ثم يكون الحكم معيباً بالقصور والفساد فى الإستدلال بما يستوجب نقضه".

- نقض ١٩٨٠/٢/٤ — س ٣١ — ٣٧ — ١٨٢
 - نقض ١٩٧٨/٤/٣ — س ٢٩ — ٦٦ — ٣٥٠ — طعن ٤٧/ ١٦٦٠ ق
- و بطلان الإذن الصادر بالضبط أو التفتيش أو التسجيل أو بأى عمل من أعمال التحقيق، يبطل بالتالى كافة الأدلة المترتبة على تنفيذ ذلك الإذن ما دامت وثيقة الصلة به ما كانت لتوجد لولاه.

- نقض ٧٧/١٢/٤ — س ٢٨ — ٢٠٦ — ١٠٠٨
- نقض ٧٨/٤/٣ — س ٢٩ — ٦٦ — ٣٥٠
- نقض ٧٨/١١/٢٦ — س ٢٩ — ١٧٠ — ٨٣٠
- نقض ١٩٧٧/١١/٦ — س ٢٨ — ١٩٠ — ٩١٤
- نقض ١٩٦٨/٣/١٨ — س ١٩ — ٦١ — ٣٣١

وقضت محكمة النقض بأن :

" بأن بطلان الإذن الصادر بالضبط أو التفتيش أو التسجيل أو أى عمل من أعمال التحقيق يبطل بالتالى كافة الأدلة المترتبة على تنفيذ ذلك الإذن مادامت وثيقة الصلة به وما كانت لتوجد لولاه بما فى ذلك ضبط جسم الجريمة والانحراف المعزوم للمتهم فى أعقابه وأمام سلطة التحقيق . كما لاتسمع شهادة من قام بهذا الإجراء المشوب بالبطلان لأنه إنما يشهد بصحة الإجراء الذى قام به على نحو مخالف للقانون" .

• نقض ١٩٥٨/١٠/٢١ - س ٩ - ٢٠٦ - ٨٣٩

وقضت محكمة النقض بأنه :

" مادامت إدانة المتهم قد اقيمت على الدليل المستمد من محضر تفتيش باطل، وعلى الاعتراف المنسوب إليه فى هذا المحضر الذى انكره فيما بعد، فإنها لاتكون صحيحة لاعتماد الحكم على محضر إجراءات باطلة.

• نقض ١٩٥٠/١١/٢٨ - س ٢ - ٩٧ - ٢٥٥

• نقض ١٩٧٣/٤/٩ - س ٢٤ - ١٠٥ - ٥٠٦

كما استتدت المحكمة فى قضائها بالادانة الى شهادة القائم بتنفيذ ذلك الاذن - وهو ممن لايجوز سماع شهادته لأنه هو القائم بتنفيذ الاجراء الباطل كما سبق القول .

وقضت بذلك محكمة النقض وقالت أن :

" التفتيش الباطل لا تُسمع شهادة من أجراه لأنه يشهد بصحة الوقائع التى قام بها على نحو مخالف للقانون".

• نقض ١٩٩٠/١/٣ - س ٤١ - ٤ - ٤١ - طعن رقم ٥٩/١٥٠٣٣ ق

فقد حرص القانون وحرص القضاء على حماية الحقيقة من أى تزيف يدخل عليها، فجرت أحكام القضاء على أن لازم اهدار الاجراء لبطلانه، — اهدار وعدم الاعتداد بشهادة من قام به أو شارك فيه، — لأن الضمانة تنهار حين يبطل الاجراء من ناحية ما أعتراه ويبرأ من البطلان بشهادة من قام به٠٠ فذلك تهاتر ينتزه عنه الشارع ويتنزه عنه القضاء٠٠ فحين يبطل الاجراء لا يستطيع من أجراه أن يرفع عنه هذا البطلان بدعاوى قولية يسوقها، أو يُلغى حول البطلان بشهادة يديها عن مضمون هذا الاجراء الباطل سواء سطرت فى محضر أو أبدت أمام المحقق أو أمام المحكمة.

لذلك حكمت محكمة النقض مرارا، — "بعدم جواز الاعتداد بشهادة من قام أو شارك فى الاجراءات الباطلة" وبأن "من قام أو شارك فى الاجراءات الباطلة لاتقبل منه الشهادة عليها".

• نقض ٦٨/٢/٥ - س ١٩ - ٢٣ - ١٢٤ - طعن ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق

● نقض ٧٧/١٢/٤ - س ٢٨ - ١٠٦ - ١٠٠٨ - طعن ٧٢٠ لسنة ٤٧ ق
وفى حكم لمحكمة النقض تقول : " لما كان بطلان التفتيش مقتضاه قانوناً عدم التعويل
فى الحكم بالادانة على أى دليل يكون مستمداً منه ، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا
الاجراء الباطل ."

● نقض ١٩٨٤/٤/١٨ - س ٣٥ - ٩٧ - ٤٢٨ - طعن ٦٨٥٨ لسنة ٥٣ ق
وبذلك يكون الحكم بإدانة الطاعن قد أُقيم على أدلة باطلة لابتنائها على إجراءات شابها عوار
البطلان الذى سرى فى جميع أجزائه وأوصاله لفساد بنيانه وتداعى ركائزه ودعائمه فلم يعد يبقى
ما يحمل قضاءه من أدلة صحيحة ولهذا أضحي جديراً بالنقض كما سلف البيان .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولاً إلى سلطة
التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع - إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا
الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وأن ترد عليه بالقبول أو
الرفض وذلك بأسباب سائغة - ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول فى رفض الدفع ببطلان
الإذن بالتفتيش لعدم جدية التحريات على القول بأن ضبط المخدر فى حيازة الطاعن دليل على
جدية التحريات - وهو ما لا يصلح رداً على هذا الدفع - ذلك أن ضبط المخدر هو عنصر جديد
فى الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى إصدار الإذن بالتفتيش بل إنه هو المقصود بذاته
بإجراء التفتيش فلا يصح أن يتخذ منه دليلاً على جدية التحريات السابقة عليه - لأن شرط صحة
إصدار الإذن أن يكون مسبوقاً بتحريات جدية ويرجح معها نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه -
مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاءها وردّها على الدفع - أن تبدى رأيها فى
عناصر التحريات السابقة على الإذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وأن تقول كلمتها فى
كفايتها أو عدم كفايتها لتسويغ إصدار الإذن أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور
والفساد فى الاستدلال واجب النقض والإحالة."

● نقض ١٩٨٦/٣/١٣ - س ٣٧ - رقم ٨٥ - ص ٤١٢ - طعن ٧٠٧٩ لسنة ٥٥ ق
ولا يقدح فى ذلك أن تكون المحكمة قد أوردت فى أسباب حكمها عند الرد على الدفع
السالف الذكر أن التحريات أسفرت عن أن الطاعنة ليست فوق مستوى الشبهات ودائمة قبول
الهدايا والمنافع المادية من الجهات التابعة لدائرة إختصاصه، لأنها عبارة مرسلّة لا يستساغ منها
الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم من جدية التحريات التى صدر الإذن المذكور بناءً
عليها ولا تتضمن وقائع محددة يمكن القول ببناءً عليها بأنها كانت جادة بما يسوغ إصداره، ولهذا
فإنها تُعدّ فى حقيقتها شائعات وإرهاصات لاكتها الألسن ورصدها عضو الرقابة المذكور فى
محضره ولا يستخلص منها أى قدر من الجدية يبرر إصدار الإذن بناءً عليها.

كما أن ثبوت توافر الشبهات حول سلوك الطاعنة ومسلكتها بفرض ثبوته لا يسوغ إستصدار الإذن السالف الذكر . لأن الشبهة لا تعنى أن هناك جريمة وقعت بالفعل.

وشبهة الإتهام الموجه للطاعنة لا تفيد أن هناك إتهاماً جدياً قائماً ضدها.

فالشبهة لا ترقى إلى مرتبة الدليل، لا على وقوع الجريمة، ولا على ثبوت الإتهام ضد الجانى بل تفيد الشبهة أن الجريمة أمر محتمل وليس مؤكداً.

وعلى هذا فالشبهات مهما تعددت وبلغت قوتها لا تصلح سنداً ومبرراً مقبولاً لإستصدار الإذن بالمراقبة والتسجيل بناءً عليها، لأن تلك الإجراءات من أعمال التحقيق وليست من قبيل إجراء البحث والتحري، ولهذا لا يجوز إستصدار الإذن بها للبحث عن الجريمة والتحري عن وقوعها، وتكون التحريات التى بنى عليها الإذن السالف الذكر وقد أفصحت عن عدم جديتها لأنها أقيمت بناءً على شبهات، كما ورد بمحضر التحري صراحةً وعبر عنها جامعها بعبارات لا تحتمل شكاً أو تأويلاً، ويكون الحكم الطعين وقد إتخذها سنداً ومسوغاً لإستصدار ذلك الإذن قد شابه البطلان لأنه بنى على مجرد شبهات لا تسوغ إستصداره بما يبطله ويبطل كافة الأدلة على تنفيذه كما سلف البيان.

ومن الملاحظ فى هذا الصدد أن محكمة النقض لا تترخص ولا تتساهل فى تقدير محكمة الموضوع لجدية التحريات التى يسوغ إصدار الإذن بالمراقبة الهاتفية وتسجيل أحاديثها وتصوير اللقاءات التى تتم بين المتهم وغيره — على تقدير بأن هذه الإجراءات الخطيرة تتصل بالحرريات الشخصية التى كفلها الدستور وصانها من عبث العابثين وراغبي الكيد والانتقام وما أكثرهم، ولهذا إستقرت أحكامها على أنه إذا كان جامع التحريات قد أخفق إلى التوصل لمعرفة أسم المتحرى عنه بالكامل وسنه أو طبيعة عمله ومحل إقامته فإن هذا يكفى للقول بعدم جدية تحرياته، فإذا أبطلت المحكمة الإذن بالتفتيش بناءً على ذلك — فإن هذا منها إستدلال سائغ ومقبول ولا يشوبه أى قدر من التعسف أو إساءة التقدير أو الفساد فى الإستدلال وتملكه محكمة الموضوع دون معقب عليها.

• نقض ١٩٧٧/١٢/٤ — س ٢٨ — رقم ٢٠٦ — ص ١٠٠٨ — طعن ٧٢٠ لسنة ١٩٧٧

سابعاً : قصور آخر فى التسبيب.

" فقد أثار الدفاع عن الطاعنة دفاعاً جوهرياً مؤداة بطلان الإذن الصادر بالمراقبة الهاتفية وتسجيل اللقاءات من سلطة التحقيق بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٣ لأن التليفونات المأذون بوضعها تحت المراقبة لغير المتهمة — بما يتعين معه إستئذان القاضى الجزئى لإصدار ذلك الإذن عملاً بالمادة ٢٠٦ إجراءات جنائية والتي نصت على أنه لايجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله إلا إذا إتضح من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة .. أو أن تراقب

المحادثات الهاتفية واللاسلكية قبل الحصول مقدماً على أمر مسبب بذلك من القاضى الجزئى بعد إطلاعهم على الأوراق

ولم تأخذ محكمة الموضوع بهذا الدفع وأطرحته بقولها " بأن المادة ٢/٧ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨١ بإنشاء محاكم أمن الدولة نصت على أن يكون للنياية العامة بالإضافة إلى الإختصاصات المقررة لها — سلطات قاضى التحقيق فى الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا وهو المنوط به إصدار هذا الأمر على مقتضى نص المادة/ ٩٥ إجراءات ومن ثم يكون الإذن الصادر من النيابة العامة على مقتضى النص السالف الذكر بتسجيل الأحاديث وإجراء الضبط والتفتيش فى واقعة الدعوى وهى جريمة الرشوة تدخل فى إختصاص محكمة أمن الدولة العليا ويكون ما أثاره الدفاع فى هذا الصدد غير صحيح" .

وما أوردته المحكمة فيما تقدم لايتفق وصحيح القانون — لأن المادة / ٢٠٦ من قانون أج المعدل بالقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٧٢ الوارد فى الباب الرابع من الكتاب الأول، الخاص بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة، تنص على أنه لايجوز للنياية العامة — وكانت هنا نيابة أمن الدولة العليا — تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله، الا اذا اتضحت من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة، ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات، وان تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية، وان تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت فى مكان خاص، متى كان لذلك فائده فى ظهور الحقيقة، فى جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر — ويشترط لاتخاذ أى اجراء من الاجراءات السابقة الحصول مقدماً على اذن من القاضى الجزئى بعد اطلعاه على الأوراق"

- نقض ٧٤/٢/١١ — س ٢٥ — ٣١ — ١٣٨،
 - نقض ٦٢/٢/١٢ — س ١٣-٣٧ — ١٣٥،
 - نقض ٦٧/٢/١٤ — س ١٨ — ٤٢ — ٢١٩،
 - نقض ١٩٨٩/٦/١ — س ٤٠ — رقم ١٠٠ — ص ٥٩٤ — طعن ١٩٤٢ لسنة ٥٨ ق
- فبمقتضى أمر نص ماده / ٢٠٦ أ.ج لا يجوز للنياية العامة أن تأذن بتفتيش منزل أو محل لغير المتهم ولا ان تأذن باجراء تسجيلات او تصوير لقاءات فى اماكن خاصه دون الحصول مقدما على أمر مسبب بذلك من القاضى الجزئى طبقا للمادة ٢٠٦ / أ.ج، وقضت محكمة النقض بأن المشرع سوى فى المعاملة بين مراقبة المكالمات و ضبط الرسائل و التسجيلات و بين تفتيش منازل غير المتهمين — لعلة غير خافيه و هى تعلق مصلحة الغير بها، فاشترط لذلك فى التحقيق الذى تجريه النيابة العامه ضرورة إستئذان القاضى الجزئى الذى له مطلق الحرية فى الاذن بهذا الاجراء أو رفضه حسبما يرى، وهو فى هذا يخضع لاشراف محكمة الموضوع (نقض ٦٢/٢/٢

— س ١٣ — ٣٧ — ١٣٥)، ولا يعفى النيابة من ذلك نص الفقرة ٢/ من المادة ٧/ من قانون محاكم أمن الدولة ٨٠/١٠٥، لأن هذا النص لم يخلوها سوى سلطات قاضى التحقيق فقط دون القاضى الجزئى، وكان النص القديم للمادة / ٢٠٦ أ.ج يكتفى بالحصول على أمر مسبب من قاضى التحقيق، فلما عدل النص بالقانون ١٩٥٤/ ٣٥٣ جاء بالتعديل: "تستبدل عبارة القاضى الجزئى بعبارة قاضى التحقيق فى المادة / ٢٠٦". ثم حرصت التعديلات التالية وحتى التعديل الاخير بالقانون ١٩٧٢/ ٣٧ على استلزام أمر القاضى الجزئى بدلا من قاضى التحقيق — ومعنى ذلك أن المشرع اشترط فى النص بعد التعديل أن يصدر الأمر من محكمة ممثلة فى القاضى الجزئى.

فالقاضى الجزئى يعنى "المحكمة"، وهو لذلك غير قاضى التحقيق، وسلطات قاضى التحقيق الممنوحة للنيابة فى المادة ٢/٧ من قانون محاكم أمن الدولة ١٩٨٠/١٠٥ — أو فى قانون الطوارئ — لا تمت الى القاضى الجزئى لأن القاضى الجزئى غير قاضى التحقيق، فقاضى التحقيق قد يكون قاضيا وقد يكون رئيس محكمة ابتدائية وقد يكون مستشارا من مستشارى الاستئناف العالى (م/٦٥ أ.ج) — والقاضى الجزئى هو لذلك غير قاضى التحقيق، والتتصيص على وجوب استئناده يمثل ضمانة أقوى باعتباره قاضى محكمة بعيدا عن التحقيق وعن التأثير بما فيه. ومن المقرر المعلوم طبقا لقانون الاجراءات الجنائية ولقانون السلطة القضائية (المواد ١، ٩)، أن قواعد الاختصاص بأكملها فى الاجراءات الجنائية من النظام العام لأنها تتعلق بسلامة الاجراء وولاية من أصدره وبالتالي صحته وصحة نتيجة ما يترتب عليه من آثار، فاذا انعدم اختصاص الأمر، أو الآن أو القائم بالاجراء أصبح الاجراء وكأنه لم يكن و يبطل كافة ما يترتب عليه من آثار. ولا محل بتاتا فى مسائل الاختصاص للتوسع أو القياس، اذ تأبى هذه القواعد بطبيعتها هذا التوسع أو القياس لتعلقها بالنظام العام.

فتجديد الحبس الاحتياطى بعد انقضاء المدة المقررة للنيابة العامة يكون للقاضى الجزئى (م/٢٠٦ أ.ج) فاذا عرض تجديد أمر الحبس على أحد مستشارى محاكم الاستئناف الذى تقع الجريمة فى دائرته فانه رغم أنه من المستشارين وتعلو درجته القضائية القاضى الجزئى بمراحل — الا أنه لا يختص بهذا التمديد واذا أصدر أمرا بمدة كان باطلا منعما لا وجود له ويترتب على ذلك الافراج حتما عن المتهم الذى أمر بمد حبسه.

ومستشار محكمة الاستئناف ليس له أن يباشر أى تحقيق جنائى فى دائرة اختصاصه الا اذا ندبته محكمة الاستئناف بناء على طلب وزير العدل لتحقيق جريمة معينة (٦٥ أ.ج) فاذا تولى التحقيق من تلقاء نفسه أو ندبته محكمة الاستئناف لاجرائه بغير طلب من وزير العدل كان تحقيقه باطلا منعما لا أثر له .

وإذا أفرج وكيل النيابة عن أحد المتهمين فلا يستطيع النائب العام وهو الرئيس الأعلى للنسابة العامة ويستمد منه كافة أعضائها ولاية الاختصاص — إلغاء هذا الأمر مالم يجد دليل جديد فى الدعوى يستدعى استصدار أمر جديد بالحبس الإحتياطى .

وهكذا فان كافة قواعد الاختصاص بالتحقيق أو بالحبس والافراج أو المحاكمة تتعلق كلها بالنظام العام بتعين الالتزام بنصوصها كما حددتها مواد القانون دون توسع أو قياس لأنها نصوص خاصة تأبى الخضوع لقواعد القياس حيث لا يجوز مد حكم الأصل الى الفرع اذا كان للأصل حكم خاص به لا ينسحب ولا يمتد الى سواه .

وما يختص به القاضى الجزئى أو قاضى التحقيق لا يختص به رئيس المحكمة الابتدائية مع أنه الأعلى درجة، وما تختص به محاكم أمن الدولة العليا لا تختص به محمة الجنايات مع أن ضماناتها أكثر وقد يكون تشكيلها واحد، وما تختص به محكمة الجناح لا تختص به محكمة النقض مع أنها الأعلى الموكول لها الرقابة على صحة تطبيق القانون — ومن ناحية أخرى فان قانون السلطة القضائية قد حدد الاختصاصات تحديدا لا محل ازاءه للتوسع أو القياس.

ولذلك فان عدم الحصول مقدما على أمر مسبب من القاضى الجزئى بتفتيش مسكن أو محل لغير المتهم او بتسجل لقاءات خاصه أو مكالمات تليفونية يبطل الاذن الصادر من النيابة بالتفتيش أو التسجيل. وهو بطلان يمتد الى التسجيل والتفتيش والى كل ما يترتب على هذا التسجيل او التفتيش أو يستمد منه عملا بالمادتين ٣٣١، ٣٣٦ أ. ج" وبقاعدة أن ما بنى على باطل فهو باطل".

• نقض ١٩٧٣/٤/٩ — س ٢٤ — ١٠٥ — ٥٠٦

• نقض ١٩٧٣/٤/٢٩ — س ٢٤ — ١١٦ — ٥٦٨

وبما اطرء عليه قضاء محكمة النقض من أن" لازم القبض والتفتيش الباطلين اهدار كل ما يترتب عليهما"

• نقض ١٩٦٦/٣/٧ — س ١٧ — ٥٠ — ٢٥٥

• نقض ١٩٦١/١١/٢٨ — س ١٢ — ١٩٣ — ٩٣٨

• نقض ٦٠/٥/٣٠ — س ١١ — ٩٦ — ٥٠٥

وهو بطلان يمتد الى أقوال من قاموا بالاجراء الباطل عملا بقاعدة أن من قام أو شارك فى الاجراء الباطل لا يعتد بشهادته عليه

• نقض ١٩٨٤/٤/١٨ — س ٣٥ — ٩٧ — ٤٢٨

• نقض ١٩٧٧/١٢/٤ — س ٢٩ — ٢٠٦ — ١٠٠٨

• نقض ٦٨/٢/٥ — س ١٩ — ٢٣ — ١٢٤

وغنى عن البيان أن استئذان القاضى الجزئى فى الحالات الواجب استئذانه فيها، هو واجب أيضا على نيابة أمن الدولة، وفى جرائم أمن الدولة، فحكم محكمة النقض الصادر بجلسة ١٩٨٩/٦/١ - س ٤٠ - رقم / ١٠٠ - ص ٥٩٤ - والسالف بيانه، هو حكم صادر فى طعن على حكم صادر فى قضية من قضايا أمن الدولة ومحالة طبقاً للقانون لمحاكم أمن الدولة إلى محكمة جنايات أمن الدولة العليا، وتولت تحقيقها نيابة أمن الدولة العليا عن إتهامات "إختلاس" من أمين على الودائع، ورشوة، فضلاً عن التزوير، والتزجج. إلخ (ص ٥٩٧ / ٥٩٨ - من صفحات مج المكتب الفنى التى تضمنت نص حكم النقض سالف الذكر، ومع ذلك جاء قضاء محكمة النقض قاطعاً فى وجوب استئذان القاضى الجزئى حتى برغم أن القضية من قضايا أمن الدولة وأُحيلت طبقاً لقانون محاكم أمن الدولة إلى محكمة جنايات أمن الدولة العليا.

ومتى كان ذلك، وكان الثابت أن الإذن قد صدر من النيابة العامة بدون إستئذان القاضى الجزئى، إستبان أنه إذن باطل بطلاناً مطلقاً من النظام العام يبطل كل ما هو مستمد منه أو مترتب عليه.

ويترتب على ما تقدم بطلان كل ما بنى أو ترتب على الإذن والندب والإجراءات الباطلة بما فى ذلك عدم جواز الاعتداد بشهادة من قام أو شارك فى هذه الإجراءات الباطلة.

فبطلان الاجراء لبطلان مابنى عليه قاعدة اجرائية عامه بمقتضى قانون الاجراءات الجنائية ولأحكام محكمة النقض. — فالمادة / ٣٣١ ج تنص على أن: "البطلان يترتب على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأى اجراء جوهرى. وقضت المادة / ٣٣٦ ج على أنه : اذا تقرر بطلان اجراء فانه يتناول جميع الآثار التى تترتب عليه مباشرة، ولزم اعادته متى أمكن ذلك".

وقضت محكمة النقض مرارا بأن :

" القاعدة أن مابنى على باطل فهو باطل"

• نقض ٩ / ٤ / ١٩٧٣ - س ٢٤ - ١٠٥ - ٥٠٦

• نقض ٢٩ / ٤ / ٧٣ - س ٢٤ - ١١٦ - ٥٦٨

وتطبيقات هذه القاعدة عديدة لا تقع تحت حصر فى قضاء محكمة النقض، فحكمت مرارا — على سبيل المثال — بأن لازم القبض والتفتيش الباطلين اهدار كل ما يترتب عليهما".

• نقض ٧ / ٣ / ٦٦ - س ١٧ - ٥٠ - ٢٥٥

• نقض ٢٨ / ١١ / ٦١ - س ١٢ - ١٩٣ - ٩٣٨

• نقض ٣٠ / ٥ / ٦٠ - س ١١ - ٩٦ - ٥٠٥

وقضت محكمة النقض بأنه :

" لا يجوز الاستناد فى ادانة المتهم الى ضبط المادة المخدرة معه نتيجة للتفتيش الذى قام به وكيل النيابة لأن هذا الدليل متفرع عن القبض الذى وقع باطلا ولم يكن ليجد لولا هذا الاجراء الباطل ولا ن مابنى على الباطل فهو باطل"

• نقض ٢١ / ١٠ / ١٩٥٨ - س ٩ - ٢٠٦ - ٨٣٩

وقضت محكمة النقض بأنه :

" مادامت ادانة المتهم قد اقيمت على الدليل المستمد من محضر تفتيش باطل، وعلى الاعتراف المنسوب اليه فى هذا المحضر الذى انكره فيما بعد، فانها لاتكون صحيحة لاعتماد الحكم على محضر اجراءات باطلة.

• نقض ٢٨ / ١١ / ١٩٥٠ - س ٢ - ٩٧ - ٢٥٥

كما قضت محكمة النقض مرارا :

"- بعدم جواز الاعتداد بشهادة من قام أو شارك فى الاجراءات الباطلة" وبأن" من قام أو شارك فى الاجراءات الباطلة لاتقبل منه الشهادة عليها".

• نقض ٦٨/٢/٥ - س ١٩ - ٢٣ - ١٢٤

• نقض ٧٧/١٢/٤ - س ٢٨ - ١٠٦ - ١٠٠٨

• نقض ١٩٨٤/٤/١٨ - س ٣٥ - ٩٧ - ٤٢٨

• نقض ١٩٩٠/١/٣ - س ٤١ - ٤ - ٤١

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً لخطئه فى تطبيق القانون فضلاً عن قصوره بما يستوجب نقضه والإحالة.

ثامنا : قصور آخر فى التسبيب وخطأ فى تطبيق القانون.

فقد تمسك الدفاع عن الطاعة فى مرافعته أمام محكمة الموضوع بسبب آخر لبطلان إجراءات المراقبة والتسجيل الصادرة بموجب الإذن المؤرخ ٢٠٠٢/٣/٣ والذى ترتب عليه كافة الإجراءات التالية بما فيها الأمر الصادر فى ٢٠٠٢/٣/٢٣ بضبط وتفتيش المتهم الأولى (الطاعة) والثانى لأن القائم بالتسجيل والمراقبة والتصوير غير مندوب ومن غير مأمورى الضبط القضائى ولم يتم الإجراء تحت إشراف من تم ندبه من السلطة الأمرة وقال الدفاع شرحاً لدفاعه ما مضمونه أنه فضلاً عن بطلان أمر النذب الأول المؤرخ ٢٠٠٢/٣/٣ بكل ما يترتب عليه من آثار لما تقدم بيانه وحالة كون النيابة العامة غير مأدون لها من القاضى الجزئى بالنذب للمراقبة والتسجيل - فإنه لايجوز لا للنيابة العامة ولا لمأمور الضبط القضائى أن يندب أحد الناس ولا أحد رجال السلطة العام للقيام بأى عمل من أعمال التحقيق ومن ذلك المراقبة والتسجيل والتصوير.

ومن القواعد المقررة في هذا الصدد أنه لا يجوز أن يكون النذب إلا لمأمور الضبط القضائي وفق نص المادتين ٧٠، ٢٠٠ إجراءات فيكون النذب باطلاً إذا صدر لأحد رجال السلطة العامة الذي لا يحمل صفة الضبطية القضائية . والثابت من الإذن السالف الذكر أنه إذن لأى من أعضاء هيئة الرقابة الإدارية باتخاذ الإجراءات اللازمة للمراقبة والتسجيل والتصوير ولم يأذن بالإستعانة بالفنيين إلا تحت رقابة وإشراف المأذون له.

والثابت بالأوراق أن تلك الإجراءات تمت بعيداً عن إشراف ورقابة أى عضو من أعضاء الإدارية بالمخالفة لنص إذن النذب نفسه ولهذا كان التسجيل وباقي الإجراءات المذكورة باطلة . لأن التسجيل والتصوير عمل من أعمال التحقيق والأصل أن تقوم به النيابة العامة بنفسها ويستمد مأمور الضبط القضائي حقه في إجراءاته من أمر النذب .

واستعانة المأذون بغيره من رجال الضبطية أو السلطة العامة مشروط بأن يكون المساعد من رجال السلطة العامة على الأقل وبأن يتم الإجراء تحت سمعه وبصره معاً . أما آحاد الناس فلا يجوز الإستعانة بهم في القيام بهذا العمل الذى هو من أعمال التحقيق فيقع باطلاً كل تسجيل يُجرى واحد من آحاد الناس بمعنى أن يشترط في مصدر الأمر بالنذب مختصاً بإصداره وأن يكون المنسوب للتنفيذ من مأمورى الضبط القضائي المختصين وإذا كان في حاجة إلى الإستعانة بأحد من رجال السلطة العامة فيتعين أن يكون ذلك تحت بصره وإشرافه المباشر .

وقضت بذلك محكمة النقض وقالت أنه :

إذا جاز لمأمور الضبط القضائي أن يستعين في القيام بالعمل الذى نذب له بأحد مرؤسيه من لا يتمتعون بصفة مأمور الضبط القضائي — إلا أنه يشترط أن يكون الأخير قد قام بهذا العمل تحت الإشراف المباشر لمأمور الضبط القضائي المنتدب وإلا كان عمله باطلاً.

• نقض ١٩٨٩/٦/١ س ٤٠ — ١٠٠ — ٥٩٤

• نقض ١٩٧٨/١٠/٢٩ س ٢٩ — ١٤٨ — ٧٣٨

• نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ س ٢٦ — ٦١ — ٢٦٥

• نقض ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ — ١٢٤ — ٦٤٣

• نقض ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ — ١٧٨ — ٨٩٠

وفي حكم محكمة النقض ١٩٨٩/٦/١، قضت بحصر اللفظ بأنه يجب قيام مأمور الضبط القضائي بنفسه بمباشرة الإجراء الذى نذب لتنفيذه أو يكون قد تم على مسمع ومرأى منه — وأن قيام شخص من غير مأمورى الضبط القضائي بالإجراء يبطله ما دام لم يثبت أن ما قام به كان تحت بصر ومسمع مأمور الضبط القضائي المأذون له.

وقضت كذلك :

" إذا كلف مأمور الضبط القضائي المنتدب أحد رجال السلطة العامة للقيام بالعمل المندوب له — فقام به إستقلالاً — كان هذا العمل باطلاً".

نقض ١١/١١/١٩٤٠ — مج القواعد القانونية — محمود عمر — ج ٥ — ١٣٩ — ٢٦٤

وهذا الإشراف المطلوب والواجب لم يحدث بل كان مستحيلاً لأن الوقائع التي تم تسجيلها كانت في أماكن مغلقة يستحيل أن تكون تحت إشراف ورقابة المختص بإجرائها — وأضاف الدفاع ان الأوراق خلت مما يفيد كيفية تمام التسجيل والقائم به ومتى تم والوسيلة المتبعة فيه وهي عناصر أساسية وجوهرية للتسجيل المشروع لايحوز أن يشوبها التجهيل — كما أنه ينبغي أفرار كل تسجيل في محضر خاص موضحاً به مراحله ووقته والقائم به تطبيقاً للأصول المتبعة في مبادئ التحقيق الجنائي والتي توجب كتابة جميع الإجراءات وإثباتها بمحضر يعد لذلك حيث لايحوز إثبات حصول الإجراء بأية وسيلة أخرى غير الكتابة .

وخلص الدفاع من ذلك إلى بطلان التسجيل والتقدير والأدلة المنبثقة عنها بطلاناً مطلقاً وإن هذا البطلان يرتب في جانب المسؤولين عنه المسؤولية عن الجريمة المنصوص عليها في المادة/ ٣٠٩ مكرراً عقوبات باعتبار أنهم استرقوا السمع والتتصت على الأحاديث الخاصة دون حق وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

ونعى الدفاع على سلطة التحقيق تقصيرها في أداء عملها بعدم التوقيع على أصول الأشرطة قبل التسجيل وتدوين تاريخ وساعة بدء عملية التسجيل حتى يمكن الرجوع إلى هذه البيانات لبيان ما إذا كان التسجيل سابقاً على صدور الإذن أو لاحقاً عليه وحتى لا تكون عرضة للتلاعب والعبث بالحذف والإضافة والنقل ثم إعادته من شريط لآخر — ولأن الدليل المستمد من تلك التسجيلات له شأنه وخطره خاصة في الدعوى الماثلة حيث إتخذته سلطة الإتهام من بين الأدلة الجوهرية التي ارتكزت عليها في تدعيم التهمة ضد الطاعة.

ولم تأخذ محكمة الموضوع بهذا الدفاع الجوهرى وأطرحته بقولها :

" إنه دفاع مرسل من جانب المدافع عن المتهم وأن المحكمة تطمئن إلى سلامة ما اتخذته النيابة العامة في هذا الخصوص من إجراءات، كما تطمئن إلى أن الثابت من أحاديث المتهمين والمبلغ بشروط التسجيل إنما تم بتنفيذ الإذن الصادر من سلطة التحقيق وقبل القبض على المتهمين ومن ثم تضحى الإجراءات التي إتبتت متفقة مع الشرعية ولا مطعن عليها".

وما أورده الحكم فيما تقدم لايصلح رداً على دفاع الطاعن السالف الذكر، ولا يواجهه كافة عناصره ولا يواجه ما تضمنه من أوجه قصور في الإجراءات وبطلانها لما شابها من عوار خاصة ما تمسك به وأثاره بأن القائم بالتسجيل والمراقبة لم يكن من مأموري الضبط القضائي والمأذون لهم بالقيام بهذا الإجراء الذي تم بعيداً عن اشرافهم، كذلك فضلاً عن حصول عبث

وتلاعب تلك التسجيلات، وهو ما كان يقتضى من المحكمة تحقيق الدفاع السالف الذكر بلوغا لغاية الأمر فيه، ولو دون طلب صريح من المدافع عن الطاعن، لأن منازعته وعلى النحو السالف بيانه تتطوى على المطالبة الجازمة بإجرائه، إذ لا يفهم منها إلا هذا المعنى ولا يستدل منها الا تلك الدلالة، هذا الى أن تحقيق الأدلة فى المواد الجنائية هو واجب المحكمة فى المقام الأول، ولا يجوز بحال أن يكون رهن مشيئة المتهم أو المدافع عنه .

• نقض ١٩٨٦/١٠/٩ - س ٣٧ - رقم ١٣٨ - ص ٧٢٨ طعن ٢٨٢٢ / ٥٦ ق

تقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

" وحيث أن البين من محاضر جلسات المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين دفعا ببطلان التسجيلات والدليل الممتد منها استنادا الى أن من باشر التسجيلات مجرد مرشد للشرطة وليس من بين مأمورى الضبط القضائى، أو أعوانهم، وكانت المادة / ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٧٢ الوارد فى الباب الرابع من الكتاب الأول، الخاص بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة، تنص على أنه لايجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله، الا إذا اتضحت من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة، ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات، وان تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية، وان تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت فى مكان خاص، متى كان لذلك فائده فى ظهور الحقيقة، فى جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر - ويشترط لاتخاذ أى اجراء من الاجراءات السابقة الحصول مقدما على اذن من القاضى الجزئى بعد اطلاعه على الأوراق، فان استصدار النيابة العامة باجراء تسجيل المحادثات التى تجرى فى مكان خاص، اذنا من القاضى الجزئى بعد أن كانت قد اتصلت بمحضر التحريات وقدرت كفايتها لتسوية الاجراء ذلك هو عمل من أعمال التحقيق، وتنفيذ ذلك الاذن عمل من أعمال التحقيق بدوره يتعين أن تقوم به النيابة العامة بنفسها أو بمن تتدبه لذلك من مأمورى الضبط القضائى المختصين، لما كان ذلك وكان من المقرر - على السياق المتقدم - أن تسجيل المحادثات التى تجرى فى مكان خاص عمل من أعمال التحقيق وكانت المادة / ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة فى حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أيا من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصه، فان لازم ذلك أنه يتعين أن يقوم مأمورى الضبط القضائى بنفسه - بمباشرة الاجراء ذلك الذى ندب لتنفيذه أو أن يكون الاجراء فى أقل القليل قد تم على مسمع ومرأى (معا) منه - كيما يكمل لهذا الاجراء مقومات صحته، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى قضائه بادانة الطاعنين ضمن ماعول عليه - على الدليل المستمد من التسجيلات الصوتية المدفوع ببطلان اجرائها، واطرح الحكم الدفع المبدى فى هذا الصدد بقوله" انه اذن، لضباط شرطة المرافق فى تسجيل

الأحاديث الشفوية والاتصالات التليفونية ورئيس" نيابة أمن الدولة العليا له هذا الحق وله أن يأذن بذلك طبقا لما خوله له" القانون والقول بأن اشتراك احمد توفيق في ذلك لا يغير من هذا النظر وسلامة الاجراءات، فان ما أورده الحكم فيما تقدم يخالف صحيح القانون ولايسوغ به اطراح هذا الدفع مادام الثابت من مدوناته أن الشاهد المعنى ليس من مأمورى الضبط القضائى ولم يثبت الحكم أن ماقام به من تسجيل كان تحت سمع وبصر (معا) المأمور المأذون".

"ويكون من ثم هذا الاجراء — بالصورة التى أوردها الحكم عنه فى مدوناته على السياق المتقدم — قد وقع باطلا وينسحب هذا البطلان على الدليل المستمد منه والمعول عليه فى قضاء الحكم، ولايغنى عن ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى اذ الأدلة فى المواد الجنائية متسانده يكمل بعضها بعضا، بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة، أو التعرف على ماكانت تنتهى اليه من نتيجة لو أنها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم، لما كان ماتقدم فانه يتعين نقض الحكم — المطعون فيه والاعاده بغير حاجة الى بحث سائر مايشير به الطاعنان فى طعنهما"

• نقض ١٩٨٩/٦/١ — س ٤٠ — ١٠٠ — ٥٩٤

وإذ خالف الحكم المطعون فيه النظر فإنه يكون معيبا واجب النقض والاحالة .

تاسعا : قصور آخر فى التسبيب :

فقد ذهب الدفاع فى دفاعه الى أن تفتيش مسكن الطاعنة وقع باطلا، لأن الأذن الصادر من سلطة التحقيق بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٣ الساعة ٤ م اقتصر على مجرد ضبط وتفتيش شخص كل من المتهمين عقب تقاضيهما أو ايهما مبلغ الرشوة، على أن ينفذ الضبط والتفتيش لمرة واحدة خلال المدة المحددة سلفا للتسجيل بالأذن السابق ويحرر محضر بالإجراءات، ولم يرد بذلك الاذن ما يفيد التصريح بتفتيش مسكن الطاعنة، ولا يقدح فى ذلك ما أثبتته رئيس النيابة المحقق فى محضره المؤرخ ٢٠٠٢/٣/٢٥ بعد ضبط المتهم الثانى حال تقاضيه مبلغ الرشوة — بقراره الانتقال لضبط الطاعنة بمحل اقامتها الكائن ١ شارع البستان ابن قريش حال استلامها مبلغ الرشوة من المتهم الثانى اسامة زيدان، لأن ذلك القرار الأخير وان صدر من سلطة التحقيق الا أنه لم يكن مسببا بما لا يتفق وما نصت عليه المادة ٤٤ من الدستور، وتقضى بأن للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون .

ونص المادة/ ٩١ اجراءات جنائية والتي جاء بها ان تفتيش المنازل عمل من اعمال التحقيق، ولا يجوز الإلتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضى التحقيق بناء على اتهام موجه ألى شخص يقيم فى المنزل المراد تفتيشه بإرتكاب جناية أو جنحة، أو بإشتراكه فى ارتكابها، أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز الأشياء تتعلق بالجريمة ... وفى كل الأحوال يجب أن يكون أمر

التفتيش مسبباً، وإذا قرر رئيس النيابة الانتقال إلى مسكن الطاعنة، وتفتيشه لضبطها بمحل إقامتها دون أن يبين اسباباً لقراره بالتفتيش قبل إجرائه فأن تفتيشه يقع باطلا لعدم تسبب هذا القرار، وبيان الأسباب التي دعت له لاتخاذ هذا الاجراء حتى يمكن مراقبة سلامة وصواب تقديره من عدمه من محكمة الموضوع بداءة عند عرض الدعوى عليها، ومن محكمة النقض بعد ذلك عن الطعن على الحكم أمامها، وهي صاحبة الاختصاص الأصيل والولاية التامة في مراقبة صحة تطبيق القانون على الوقائع المطروحة على بساط البحث أمامها .

حيث يستحيل عليها بسط هذه الرقابة ومباشرتها دون أن يكون لقرار التفتيش السالف اسبابه التي تسوغه وتبرره وفق ما نص عليه القانون الدستوري كما سلف البيان، ولهذا فأن خلو القرار بالتفتيش المشار إليه والذي صدر دون بيان لأسباب ممن أصدره يبطله ويؤدى بالتالى إلى بطلان كافة الأدلة المترتبة على تنفيذه، بما فيها ضبط الطاعنة نفسها، والمبلغ الذى قيل بضبطه على منضدة بمنزلها لأن هذه الأدلة مترتبة على الاجراء الذى شابه عوار البطلان ولم تكن لتوجد لولاه .

ولم تأخذ محكمة الموضوع بذلك الدفع الجوهري كذلك، والتفتت عنه بقولها ان القانون لم يشترط شكلا خاصا ومعيناً للإذن بالتفتيش، وكل ما يتطلبه في هذا الصدد ان يكون الأذن واضحا ومحددا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها، وأن يكون مسببا ومصدره مختصا مكانيا بإصداره ويوقع عليه بإمضائه، وأن الثابت بالصفحتين الثالثة عشر والرابعة عشر من تحقيقات النيابة العامة الجزء الثانى منها ان رئيس النيابة المختصة أصدر اذنا كتابيا مستوفيا لشرائطه القانونية لضبط المتهمه بمحل إقامتها الكائن بالعقار رقم ١ شارع بستان ابن قريش الدور الأول لضبطها حال أو عقب استلامها مبلغ الرشوة وقدره مائة ألف جنيه من المتهم اسامة زيدان، وكذا تفتيش مسكنها لضبط أية أوراق أو مستندات تتعلق بموضوع التحقيق، وان المحكمة تعتبر (١٩) إقرار المتهم الثانى بتوسطه فى ارشاد المتهمه الأولى سببا اعتنقته النيابة العامة (٢٠) لأصدار الأذن بتفتيش مسكن المتهمه والانتقال لتنفيذه، الأمر الذى يضحى معه هذا الدفع فى غير محله .

وهو إستدلال يشوبه الخطأ فى تطبيق القانون لأن المحكمة أحلت نفسها محل النيابة العامة وأوردت هى سبباً للإذن لم يرد فيه، ولأن اسباب الأذن الصادر من سلطة التحقيق قبل تفتيش مسكن الطاعنة يتعين أن تكون صادرة من الآن وأن تكون مكتوبة موضحا بها علة قرار السلطة المذكورة بتفتيش ذلك المسكن، وينبغى كذلك أن تكون هذه الاسباب وتلك العلة واضحة وصریحة لا يشوبها احتمال أو ظن أو غموض أو إيهام، كما أن أسباب الإذن بتفتيش المسكن لا ينبغى أن تؤخذ بطريق الاستنتاج أو الاستباط كما هو الحال بالنسبة لتسبيب الحكم ذاته فأسباب

الحكم لا يجوز استنباطها أو استنتاجها من مقدمات ليست ثابتة كتابة وتؤدي حتما ومنطقا الى ما انتهى اليه الحكم فى قضائه سواء بالبراءة أو الإدانة .

وعلى ذلك فالاعتراف الصادر من المتهم الثانى ضد الطاعة لا يجوز اتخاذه سببا لتسوية القرار الصادر من النيابة العامة بتفتيش مسكنها لضبطها به وضبط مبلغ الرشوة بداخله، والقول بغير ذلك وأخذا بمنطق الحكم المطعون فيه – ينطوى على خروج ظاهر عما أوجبه الدستور والقانون من أن يكون الاذن بتفتيش المسكن قد صدر من سلطة التحقيق مسببا، وذلك حتى تستطيع المحكمة مراقبة السلطة التى أصدرته فى مدى صحة وجدية الأسباب التى تبرر هذا التفتيش، على تقدير ان للمساكن حرمة خاصة لأنها مستودع سر حائزها، ولا يجوز اقتحامها وتفتيشها إلا بناء على توافر الشروط التى أوجبها القانون، وهى صدور الاذن بالتفتيش، وعلى أن يكون مسببا موقعا عليه ممن أصدره، ولا يعتبر من ذلك أن يكون الاذن المذكور مشتملا على قرار ضبط الطاعة لأنها كانت بمسكنها وقت صدوره، وقد صدر القرار المذكور بضبطها بعد دخول مسكنها لضبطها بداخله وضبط مبلغ الرشوة حال تسليمه لها فى ذلك المكان كما سلف البيان .

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون وقد أخطأ فى تطبيق القانون، لأن المحكمة اعتبرت استجواب المتهم الثانى وما أسفر عنه اعترافه ضد الطاعة سببا يكفى لحمل القرار بالتفتيش السالف الذكر، وبدعوى ان الاذن بالتفتيش ليس له شكل خاص، ومؤدى ذلك أن المحكمة استخلصت من استجواب المتهم الثانى وما جاء بهذا الاستجواب ما يكفى لاعتباره مسببا لذلك القرار بتفتيش المسكن، وهو ما لا يصلح تسببيا للقرار المشار إليه، والذى يعتبر فى حقيقته خاليا من سبب اصداره بما لا يتفق وما أوجبه القانون والدستور فى المادة ٤٤ منه والسالف بيانه.

كما أن محكمة النقض لا تراقب اسباب صدور القرار أو الاذن بالتفتيش إلا من خلال ورقته الرسمية الصادرة من مصدره والموقع منه، ولا تستند فى ذلك وفى مباشرة ولايتها على حسن تطبيق القانون الا من خلال تلك الورقة ذاتها، ومن ثم تعين اشتمالها على كافة بياناتها الجوهرية والهامة وعلى رأسها اسبابها التى دفعت سلطة التحقيق إلى اصدار قرارها بتفتيش المسكن، فإذا خلت تلك الورقة من هذه الأسباب كانت باطلة لفقدانها مقوماتها الجوهرية وعناصرها الهامة اللازمة لصحتها – ومتى بطل القرار المذكور فإن البطلان يلحق بكافة الأدلة التى ظهرت بناء على تنفيذه بما فيها ضبط الطاعة نفسها والمبلغ الذى قيل بضبطه بداخل مسكنها كما سبق القول .

وقد اكدت محكمة النقض هذا المعنى بقولها : ان الدستور نص فى المادة ٤٤ منه على ان للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون، وهو

نص عام مطلق لم يرد عليه ما يخصه أو يقيد، مما مؤداه أن هذا النص الدستوري يستلزم في جميع احوال تفتيش المساكن صدور الأمر القضائي المسبب، وذلك صونا لحرمة المسكن التي تنبثق من الحرية الشخصية التي تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذي يأوى إليه، وهو سره وسكنته، ولذلك حظر الدستور على تأكيد حظر انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو تفتيشه، مالم يصدر أمر قضائي مسبب دون ان تستثنى من ذلك حالة التلبس .

• نقض ١٩٨٥/١١/٢٠ - س ٣٦ - ١٨٨ - ١٠٢٧ - طعن ٢٥٨٤ / ٥٥ ق

• نقض ١٩٩١/٢/١٠ - س ٤٢ - ٣٧ - ص ٢٧٧ - طعن ١٤١ / ٦٠ ق

يضاف إلى ما تقدم أنه على فرض توافر حالة التلبس عند ضبط المتهم الثاني حال حصوله على المبلغ المضبوط من الشاهد الأول، فإن تلك الحالة لا تسوغ تفتيش مسكن الطاعنة وضبطها بداخله بعد أن قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة ٤٧ إجراءات جنائية والتي كانت تجيز ذلك التفتيش في تلك الحالة لمخالفتها لنص المادة ٤٤ من الدستور التي وردت في شأن تفتيش المساكن واشترطت في صفة عامة صدور أمر قضائي مسبب ولم تستثن حالة التلبس - ناهيك بتلبس الغير - بما مؤداه بالضرورة اشتراط صدور الأمر القضائي المسبب في حالة التلبس بالجريمة

• حكم المحكمة الدستورية العليا في ١٩٨٤/٦/٢ القضية ٢٥٠ السنة الرابعة ق دستورية وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يضحى معيبا واجبا النقض والإحالة.

عاشرا : قصور آخر في التسبيب :

فقد ذهب المدافع عن الطاعنة في دفاعه كذلك الى أن عملها بشركة توزيع الكهرباء لا يسمح لها بالتدخل لتحقيق الغرض الذي من أجله قدمت لها الرشوة المزعومة إذ لاتختص بمد شبكة الكهرباء للمباني المعدة لسكنى المشاركين في مشروع صندوق سكنى العاملين بالخارج لمعصرة وقد تركت هذا العمل واختصاصاته بعد ترقيتها لدرجة رئيس قطاع التخطيط والمتابعة ولم تعد مختصة البتة بشئ من ذلك .

وأكد ذلك المهندس حجازي على عياد رئيس مجلس ادارة شركة التوزيع بجلسة المحاكمة حيث قرر ما نصه بجلسة ٢٠٠٢/١٠/١٦ .

ج : وقت القضية كانت الطاعنة رئيس قطاع التخطيط والمتابعة وقبل كده مدير عام التصميمات " جنوب " والذي حل محلها في عملها السابق المهندسة ما تيلدا شحاتة.

س : هل كانت مختصة بمشروع الصندوق عام ١٩٩٩ وما وجه اختصاصها

بهذا الملف ؟

ج : أيوه كانت مختصة .

س : هل كانت ولا زالت مختصة بهذا الملف وقت الضبط عام ٢٠٠٢ ؟
ج : لأ هي كانت وقت القضية رئيس قطاع التخطيط والمتابعة ومقرر للجنة المشروعات
باعتبار أن هذا المشروع كان معها قبل تغيير الوظيفة ولخبرتها في هذه الأعمال يستفاد
بخبرتها ولكن المدير العام الذى مسك المشروع بعد كده هو الذى يحول الموضوع إليه
وهو الذى يعرض .
وسئلت المهندسة ما تيلدا شحاتة حنين صليب – مدير عام تصميمات الجنوب بالشركة
فقالت :

س : هل (الطاعنة) أى سلطة رئيسية أو أشرف عليكى بعد أن رقيت الى
وظيفة رئيس قطاع التخطيط والمتابعة بالشركة .
ج : لأ .

س : ماهى الادارة المختصة بالشركة لدراسة ملف مشروع الصندوق ؟
ج : الادارة العامة للتصميمات جنوب .
وقد سئل الشاهد المذكور : حجازى على عباد، أمام محكمة الإعادة فأجاب :
س : بأعتبارك رئيس الشركة فى هذا الوقت ورئيس اللجنة – هل تقدمت إليك المهندسة
..... (الطاعنة) لإتخاذ إجراء ما أو تصرف ما أو للإشارة بأمر ما فى هذا
الموضوع ؟

ج : لا
ومن هذه الأقوال تبين ان الطاعنة لا اختصاص لها من قريب أو بعيد بتوصيل التيار
الكهربائى لمشروع الصندوق للعاملين بالخارج وانها منقطعة الصلة منذ ترقيتها لوظيفة رئيس
قطاع التخطيط فى عام ٢٠٠١ أى قبل الواقعة الماثلة بعدة شهور، ومتى انعدم اختصاصها على
هذا النحو فإن جريمة طلب الرشوة تكون غير قائمة حيث لا تتوافر تلك الجريمة إلا إذا كان
للموظف المرتشى اختصاص ولو ضئيل بالعمل الذى من أجله طلب الرشوة أو يزعم
باختصاصه به وكلا الأمرين غير متوافر فى جانبها لأنها لا تختص بهذا العمل ولم يزعم أحد
أنها زعمت اختصاصها به خاصة وأنه لم يحدث أى لقاء مباشرة معها أو حديث طلبت من
خلاله مبلغ الرشوة لأنجاز هذا العمل تصريحاً أو تلميحاً وكل ما ذكر فى هذا الصدد كان يشير
على لسان الشاهد الأول بأنها نهزته بشدة عندما ابدى استعداد الجمعية لسداد رسوم دراسة جديدة
تخفيض مساحة الأرض المطلوب استقطاعها لأقامة الشبكة عليها واعتبرت أن عرضه ينطوى
على ما يمس كرامتها وأمانتها وكان ذلك بعصبية وبقسوة لهذا لم يجرؤ أن يعيد عليها هذا
الاستعداد واضطر لسحب حديثه فى الحال والإعتذار عنه بدعوى أنه لم يقصد المعنى الذى تبادر
إلى ذهنها .

وتصدت المحكمة لهذا الدفاع الجوهري بالرد بقولها ان الطاعنة طلبت وأخذت مبلغ الرشوة بصفتها رئيس قطاع التخطيط والمتابعة بشركة كهرباء القاهرة واحد اعضاء لجنة البت المختصة بالموافقة على انتهاء اجراءات مد الشبكة للمشروع السكنى المملوك للصندوق الخاص بالمواطنين والعاملين بالخارج ولم تتازع الطاعنة فى هذا الاختصاص وشهد به رئيس مجلس ادارة الشركة ولا ينال من ذلك كون القرارات تصدر من لجنة البت — إذ لا يشترط فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرتشى هو وحده المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفى ان يكون له نصيب من الاختصاص تسمح له بالتنفيذ

يؤخذ فى الاعتبار عند عرض مشروع مد شبكة الكهرباء لذلك المشروع وهو ما افصح عنه رئيس مجلس ادارة الشركة مما يتيح لها تنفيذ الغرض من الرشوة، وهو ما عرضه المتهم الثانى القائم بالوساطة مقابل مبلغ الرشوة الذى أخذته .

وما أوردته المحكمة فيما تقدم لا يتفق مع ما هو ثابت بالأوراق بل يخالف ما ورد بها على لسان رئيس مجلس ادارة الشركة والذى أكد أن الطاعنة لا اختصاص لها بالعمل الذى قيل بأن الرشوة قدمت لإنجازه، كما أن تلك المزاعم من اختصاصها سواء كليا أو جزئيا لم يكن صادرا منها بل هذا الزعم كان صادرا من المتهم الثانى اسامة زيدان، وهى لاتسأل عن مزاعمه لأنها كانت من بين الطرق الاحتمالية التى مارسها بنفسه ضد ضحاياه ومنهم الشاهد الأول واعضاء مجلس ادارة الصندوق .

ويُسأل المتهم الثانى وحده عن هذه الوسائل غير المشروعة التى تدل على النصب والاحتيال، خاصة وأنه لم يذكر أن الطاعنة طلبت منه هذه الإدعاءات بالإختصاص جزئيا أو كليا، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد اعتقد خطأ أن الطاعنة إدعت بإختصاصها بمد شبكة الكهرباء للأرض والمباني الخاصة بالصندوق فى حين أنها نفت ذلك كلية عند استجوابها بالتحقيقات، وتأكد قولها من خلال الأقوال التى أدلت بها ما تليدا شحاتة صاحبة الاختصاص بهذا العمل ورئيس الشركة نفسه .

وهذا الاعتقاد الخاطئ للحكم — كان له أثره ولا شك فى عقيدة المحكمة عندما كونت عقيدتها بإدانة الطاعنة، إذا كان رأيها فى الدعوى سيتغير حتى لو أنها أدركت صحة تلك الأقوال والمفهوم الصريح لها ودلالاتها الواضحة لأن معناها الحقيقى يدل ويقطع أن المتهم الثانى كان يحتال على الصندوق والمسئولين به ويريد الحصول على المبلغ الذى خطط للإستيلاء عليه دون علمه بأن الطاعنة لا اختصاص لها بالعمل الذى طلب المبلغ من أجله متظاهرا ومدعيا بأنه للطاعنة ولحسابها على خلاف الحقيقة والواقع .

وكان على المحكمة حتى يسلم حكمها من هذا العوار أن تلتزم بنص ما جاء بأوراق الدعوى عن عدم اختصاص الطاعنة بالبت فى طلبات توفير أرض الصندوق المختص للسكنى

بالكهرباء، وإن البت في ذلك من اختصاص غيرها وهي الهندسة ماتيلدا شحاتة، وإذ خالف الحكم المطعون هذا النظر فقد أضحي معيبا واجبا نقضه والإحالة .

ومن المقرر في هذا الصدد أن اختصاص الموظف بالعمل المطلوب أدائه — ركن أساسي في جريمة الرشوة — ويجب إثباته بما ينحسم به أمره ويتعين على الحكم بيان دليل هذا الاختصاص.

ذلك أن اختصاص الموظف بالعمل المطلوب أدائه — ركن أساسي في جريمة الرشوة، بل وفي جريمة عرض رشوة، ويجب إثباته بما ينحسم به أمره.

• نقض ١٩٦٨/١/٢٩ - س ١٩ - ٢٢ - ١٢٠

ولذلك يتوجب على الحكم بيان دليل اختصاص الموظف، (نقض ١٩٤٦ / ٥ / ٢٧ — مج القواعد القانونية — محمود عمر — ج ٧ — رقم ١٧٢ — ص ١٦٢).

وقضت محكمة النقض بأنه :

" فإذا كان الموظف غير مختص بإجراء عمل من الأعمال، سواء أكان ذلك بسبب أن هذا العمل لا يدخل أصلا في وظيفته أم بسبب أنه هو — بمقتضى نظام تعيينه، وليس له أن يقوم به في الجهة التي يباشر فيها، فإن حصوله على المال أو تقديم المال إليه للقيام به أو للإمتناع عنه لا يمكن أن يعد رشوة، ولو كان الموظف يعتقد أن من حقه إجراء "

• نقض ١٩٤٥/٢/٥ — مج القواعد القانونية — مجموعة عمر — ج ٦ — ٤٨٥ —

٦٢٨

بل وقضت محكمة النقض بأن :

" الزعم بالاختصاص لا أثر ولا قيمة له ما لم يكن هناك وجود حقيقي لموظف عام، ووجود حقيقي لعمل حقيقي أو مزعوم، وبوجود حقيقي لصاحب حاجة لهذا العمل، وأنه يلزم فوق ذلك أن تكون إرادة الجاني قد اتجهت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى إثبات فعل الرشوة "

• نقض ١٩٧٣/١١/١١ — س ٢٤ — ١٩٢ — ٩٢٩

• نقض ١٩٦٩/١٠/٢٧ — س ٢٠ — ٢٢٧ — ١١٤٩

• نقض ١٩٥٩/٦/١ — س ١٠ — ١٣١ — ٥٨٩

وحيث انه لما تقدم جميعه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد ران عليه عوار البطلان بما يستوجب نقضه ولما كان هذا النقض للمرة الثانية فإنه يتعين تحديد جلسة أمام محكمة النقض لنظر الموضوع .

فلهذه الأسباب

تلتزم الطاعة من محكمة النقض ضم المفردات للزومها لتحقيق أوجه الطعن .

والحكم :

أولا : بقبول الطعن شكلا.

ثانيا : وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة أمام محكمة النقض
لنظر الموضوع ..

الحامي / رجائي عطية